



Shared Prosperity Dignified Life



IOM
UN MIGRATION



United Nations
Network on Migration
Working Better Together



تقرير الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية
للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:
التقدم المحرز والأولويات والتحديات والآفاق المستقبلية

2021

الملخص التنفيذي

العربية. ويهدف دعم جهود الدول الأعضاء، اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة أعضاء شبكة الامم المتحدة المعنية بالهجرة في المنطقة العربية بدور رئيسي في زيادة الوعي بالاتفاق العالمي، وتعزيز الحوار على المستوى الإقليمي، وبناء قدرات الدول الأعضاء في العمل على تنفيذ الاتفاق العالمي

وإنّ هذا التقرير ألا وهو "تقرير الاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" من أبرز النتائج التي توصلت إليها عملية الاستعراض الإقليمي. ويلخص هذا التقرير تقارير الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي التي قدمتها 13 دولة عضو (الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا)¹. كما قدمت الدول الأعضاء هذه الاستعراضات في المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي عقد يومي 24 و25 شباط/فبراير 2021. وعُيّن التقرير أيضاً على جميع الشركاء وممثلي الدول الأعضاء للحصول على الموافقة عليه.

ويسعى التقرير إلى إيصال صوت المنطقة العربية بشأن حوكمة الهجرة، وعكس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة على المستوى العالمي من خلال تجميع التقارير الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة، وتحديد الثغرات والتحديات والممارسات الفضلى، وتسهيل الضوء على الأولويات السياسية وتتبع الاتجاهات الإقليمية.

في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018، وتأكيداً على إعلان نيويورك لعام 2016 من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي التزم بإطلاق عملية تداولية ومشاركة بين الحكومات بشأن الهجرة الدولية، اعتمدت 164 دولة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش. ومن أجل ضمان الرصد السليم لتنفيذ الاتفاق، دعت الدول إلى إجراء استعراض دوري بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبالنظر إلى أن الهجرة الدولية تجري بمعظمها داخل الأقاليم، دعا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة "العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أو عمليات التشاور الإقليمية، إلى استعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية، اعتباراً من عام 2020 علاوة على ذلك، طلب من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة (الشبكة)، "المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، في إعداد وتنظيم الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي [من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية]"..وستدعم الاستعراضات الإقليمية منتدى استعراض الهجرة الدولية، المزمع عقده كل أربع سنوات ابتداء من عام 2022، والذي يهدف إلى إتاحة الفرصة للدول من أجل الدخول في حوار عالمي بشأن تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

ويأتي الاتفاق العالمي في مرحلة دقيقة بالنسبة للمنطقة العربية التي تشهد تحركات سكانية لم يسبق لها مثيل. ومع تأييد 20 بلداً عربياً للاتفاق العالمي، أصبحت مبادئه التوجيهية وأهدافه حجر الزاوية للأطر الوطنية والتعاون الإقليمي والشراكات في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة

ظروف عمل العمال المهاجرين مع نهج قائم على الحماية والحقوق.

وفي الأردن والبحرين والجزائر وقطر ولبنان ومصر، أثارت جائحة "كوفيد-19" وأثارها على تنقل وحماية المهاجرين مناقشات وإصلاحات مختلفة في مجال السياسات. وبذلت مصر والمغرب جهوداً مختلفة لتسوية إقامة المهاجرين أو تيسير مغادرتهم دون فرض عقوبات عليهم. وبذلت البحرين والعراق والمغرب جهوداً جادة بهدف تعزيز آليات حماية الأفراد النازحين وحصولهم على التعليم والعمل. وقد قامت بلدان أخرى مثل العراق ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا وتونس بتطوير وتعزيز الجهود القائمة لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم. وتقوم عدة دول عربية مثل جزر القمر وليبيا وموريتانيا بوضع نهج متكامل لإدارة الحدود باعتبارها مجالاً رئيسياً من مجالات الاهتمام في السياسات.

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الكويت القرار الوزاري رقم 288 لسنة 2020 الذي يسمح للأجانب الذين ليس لديهم تصاريح إقامة أو الذين انتهت تصاريح إقامتهم بمغادرة البلاد خلال الفترة من 1-4-2020 إلى 30-4-2020 من أي من الموانئ المحددة، مباشرة ودون الحصول على موافقة من أي جهة أخرى. تبع ذلك القرار الوزاري رقم 924 لسنة 2020 الذي يسمح للأجانب الذين ليس لديهم تصاريح إقامة أو الذين انتهت صلاحية تصاريح إقامتهم بمغادرة البلاد خلال الفترة من 1-1-2020 إلى 2-3-2020.

وأخيراً، أكدت بعض الدول العربية، مثل تونس والعراق وقطر وليبيا ومصر والمغرب، على تطوير نُظم لتبادل البيانات وجمع بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة من جهة، ولتحسين سُبل عيش المهاجرين، وحصولهم على الحماية، وظروف عملهم من جهة أخرى.

المنهجية

يستخدم التقرير عملية استعراض متعددة المراحل ومتكررة وتداولية تتبعت التقدم المحرز وحددت الثغرات في تنفيذ الاتفاق العالمي في جميع أنحاء المنطقة العربية، كما هو مبين في تقارير الاستعراضات الطوعية الـ 13 للاتفاق العالمي.

السياسات والبيئة التمكينية

تم تبني الاتفاق العالمي في مرحلة فاصلة من تاريخ العالم العربي. وفي خضم مختلف النزاعات والركود الاقتصادي وما يصاحبه من أزمات، شهدت الدول العربية 2 تحركات سكانية لم يسبق لها مثيل، مما دفعها إلى مواجهة الضغوط السياسية الرئيسية الناشئة عن تحديات حوكمة الهجرة. وفي عام 2020، استضافت المنطقة العربية 41.4 مليون مهاجر ولأجئ، وبلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية 32.8 مليون شخص، نصفهم لا يزال داخل المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، قطعت عدة دول عربية أشواطاً في مواءمة الاتفاق العالمي مع الآليات الوطنية الجديدة أو القائمة، وفي الماضي قدماً بوضع الخطط وصنع السياسات المتعلقة بالهجرة.

النتائج الرئيسية

بذلت عدة دول عربية جهوداً كبيرة لاعتماد سياسات جديدة متعلقة بالمهاجرين، أو إصلاح السياسات القائمة، أو تعزيز الإصلاحات التي سبق اعتمادها في مجالات رئيسية في صميم أهداف الاتفاق العالمي. فعلى سبيل المثال، ما برحت عدة دول عربية تبذل جهوداً لتعزيز حماية حقوق المهاجرين. وقد اتخذت البلدان العربية، مثل الأردن والبحرين وقطر والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وتونس، خطوات إيجابية، وإن كان بدرجات متفاوتة، لمواءمة

استعراض أهداف الاتفاق العالمي الثالثة والعشرين: لمحة عامة وأبرز النقاط الرئيسية

أفادت الدول العربية عن تحقيق تقدم في أهداف الاتفاق العالمي الثالثة والعشرين. وتكشف تقاريرها الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة عن مراعاة منظور الهجرة عند وضع خطط لمواجهة آثار جائحة "كوفيد-19" وصياغة وتصميم استراتيجيات سياسات التنمية الوطنية الطويلة الأجل.

وأولت الدول العربية، عموماً، اهتماماً كبيراً بالأهداف 1 (جمع البيانات)، 2 (تقليص العوامل التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلي)، 3 (تقديم المعلومات في جميع مراحل الهجرة)، 4 (ضمان الهوية والوثائق القانونية للمهاجرين)، 6 (التوظيف الأخلاقي والعمل اللائق)، 7 (معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها)، 10 (منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته في سياق الهجرة الدولية)، 13 (عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كإجراء مؤقت)، 15 (تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية)، 18 (الاستثمار في تنمية المهارات والاعتراف المتبادل بالمؤهلات)، 19 (خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة في التنمية المستدامة)، 20 (تشجيع إرسال التحويلات بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة)، 21 (تيسير عودة المهاجرين بصورة آمنة تصون كرامتهم وإعادة إدماجهم) و23 (تعزيز التعاون الدولي).

أما الأهداف التي حظيت باهتمام أقل فهي الأهداف 8 (إنقاذ الأرواح/المهاجرين المفقودين)، 9 (تعزيز التدابير لمكافحة تهريب المهاجرين)، 11 (إدارة الحدود بطريقة متكاملة)، 14 (الحماية والمساعدة القنصلية على امتداد دورة الهجرة)، و17 (القضاء على التمييز وتعزيز الخطاب العام للتأثير على التصورات بشأن الهجرة)،

وأخيراً، كان من الواضح أنه لم يتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في الهدفين 5 (تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية)، و12 (تعزيز إجراءات الفرز والتقييم والإحالة المناسبة)، و16 (تمكين المهاجرين من تحقيق الإدماج

والتماسك الاجتماعي الكاملين)، و22 (إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي).

التعاون الإقليمي

دأبت الدول العربية على استكشاف فرص التعاون الدولي، وأقام العديد منها اتفاقات عالمية أو إقليمية أو ثنائية تحكم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتشمل جهود التعاون الثنائي إلى حد كبير إقامة شراكات لإدارة الحدود مع البلدان المجاورة أو اتفاقات ثنائية بشأن العمالة المهاجرة. وأفادت عدة بلدان عن بذل الجهود في مجال التعاون المتعدد الأطراف، بمشاركة وكالات الأمم المتحدة في معظم الحالات بوصفها دعائم رئيسية للنهوض بالتعاون الدولي.

ويخلص التقرير إلى أنه تم الترحيب بالاتفاق العالمي بصفته يُسرّع وتيرة الجهود التي تبذلها البلدان بهدف تحسين إدارة تحديات الهجرة. وقد أكدت النداءات المشتركة الناجمة عن جائحة "كوفيد-19"، والاعتماد المتبادل على هجرة اليد العاملة، وامتداد الأزمات الإنسانية في المنطقة، على الحاجة إلى شراكات إقليمية وعالمية. ويمكن الاستفادة من التقدم في الاعتراف بالآليات والشراكات في مجال التعاون الإقليمي والدولي والانخراط فيها واستخدامها من أجل تعزيز القدرات الوطنية في العمل على تنفيذ الاتفاق العالمي عبر مجموعة من الأهداف.

غير أن نقص الموارد المالية، والنقص في تمويل الميزانيات، والثغرات في الخبرة التقنية لها آثار مختلفة على متابعة تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الثالثة والعشرين بوصفها عناصر مترابطة ومشاركة بين القطاعات وتؤثر على بعضها البعض. وبالإضافة إلى هذه الثغرات ونقص الموارد، شددت الدول على التحديات الطويلة الأجل والممتدة والمتعددة الطبقات التي يمكن أن تؤخر تنفيذ الاتفاق العالمي. ولا تتوقف العوائق على الموارد المالية الشحيحة، أو الثغرات في جمع البيانات حول الهجرة أو الضغط الذي تتعرض له البلدان فحسب، بل أيضاً على الصدمات

● التراكمية، والتقلبات السياسية، والتفاوتات الاقتصادية الإقليمية. إنشاء آليات وطنية للإحالة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر لضمان التنسيق والتعاون الفعالين.

ويقدم هذا التقرير عدة توصيات تدعو إلى تعزيز التنسيق المتعدد المستويات بين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل دعم تنفيذ الاتفاق العالمي.

● يمكن لأصحاب المصلحة الإقليميين والشركاء الآخرين تعزيز جهودهم من خلال:

● تعزيز الشبكات الإقليمية لتبادل البيانات والتضامن وتحسين تبادل الخبرات.

● تعزيز جهود البحث التي تحلّل الممارسات الفضلى في مجال الربط بين حوكمة الهجرة والتنمية المستدامة.

● تقديم الدعم الفني لمساعدة البلدان في رصد وتنفيذ الاتفاق العالمي.

● تعزيز التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة والهيئات الأخرى ذات الصلة لضمان تنفيذ الاتفاق العالمي على المستوى الإقليمي.

● يمكن لأصحاب المصلحة الدوليين والشركاء الآخرين تعزيز جهودهم من خلال:

● تخصيص الموارد بكفاءة من أجل تمكين الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة.

● مضاعفة السبل الإقليمية لتبادل الممارسات الفضلى والتفاهات الخاصة بالاتفاق العالمي.

● تشجيع إنشاء وتوطيد شبكات التضامن التي تسمح للبلدان العربية بتخفيف الآثار السلبية لتفاقم الأزمات على حوكمة الهجرة.

الفرص

يمكن للدول الأعضاء تعزيز جهودها من خلال:

● مواءمة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي مع استراتيجيات الهجرة الوطنية وأطر السياسات الحكومية القائمة بهدف وضع نهج شامل للاتفاق العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

● تعزيز جهودها الرامية إلى مواءمة الاتفاق العالمي مع الاستراتيجيات المعنية بحوكمة الهجرة التي وضعت سابقاً.

● تعزيز القدرة التقنية على جمع البيانات وتصنيفها واستخدامها لوضع سياسات قائمة على الأدلة. وترشيد تعدد السلطات التي غالباً ما تتعامل مع اختصاصات الهجرة.

● تشجيع الشراكات الوطنية التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني والبلديات بوضع برامج محلية لإدماج المهاجرين وحمايتهم.

● وضع استراتيجيات وطنية مستدامة تُمكن البلدان من الاستفادة من الهجرة لزيادة النمو الاقتصادي.

المحتويات

المُلخَص التنفيذي 2

7	المقدمة
7	ألف. الخلفية
9	باء. أهداف وهيكلية تقرير الاستعراض الإقليمي العربي للاتفاق العالمي
10	جيم. المنهجية
12	1. السياسات والبيئة التمكينية
	الف. وضع سياسات الهجرة ومواءمة جهود تنفيذ الاتفاق العالمي مع أطر سياسات التنمية الأوسع نطاقاً
13	باء. إنشاء أطر مؤسسية جديدة وأوجه تآزر ذات أصحاب مصلحة متعددين 15
16	جيم. تحديد سياق تنفيذ الاتفاق العالمي: مسح السياسات والإصلاحات المتعلقة بالهجرة
23	2. استعراض أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين
23	ألف. لمحة عامة والنقاط الرئيسية
	باء. التقدم المحرز في كل بلد نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي 25
37	3. التعاون الإقليمي
37	ألف. التعاون الثنائي
37	باء. التعاون المتعدد الأطراف
	جيم. ملاحظات وتأملات بشأن التعاون الإقليمي 38
40	4. وسائل التنفيذ
40	الف. وسائل التنفيذ والموارد المتاحة
43	باء. ندرة الموارد والثغرات والتحديات
47	5. الاستنتاج
	التوصيات
48	المرفق الأول: نموذج توجيهي لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي
	المرفق الثاني: الدول الأعضاء التي أفادت بالتقدم المحرز في كل هدف من أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة
51	الأمنة والمنظمة والنظامية

المقدمة

ألف. الخلفية

الفرصة للدول من أجل الدخول في حوار عالمي بشأن تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

ويأتي الاتفاق العالمي في مرحلة دقيقة بالنسبة للمنطقة العربية التي تشهد تحركات سكانية لم يسبق لها مثيل. ومع تأييد 20 بلداً عربياً للاتفاق العالمي، أصبحت مبادئه التوجيهية وأهدافه حجر الزاوية للأطر الوطنية والتعاون الإقليمي والشراكات في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة العربية. وبهدف دعم جهود الدول الأعضاء، اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة الشريكة بدور رئيسي في زيادة الوعي بالاتفاق العالمي، وتعزيز الحوار على المستوى الإقليمي، وبناء قدرات الدول الأعضاء في العمل على تنفيذ الاتفاق العالمي⁴. وقامت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية، في إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في المنطقة العربية، بتنسيق أول عملية استعراض إقليمي للاتفاق العالمي.

وتتطوي عملية الاستعراض الإقليمي على أربعة أهداف: (1) تمكين الحكومات من إجراء تقييم أولي للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي؛ (2) تقييم التحديات والفرص أثناء مناقشة الأولويات الإقليمية وتحديد الاتجاهات والنهج والتحديات المماثلة؛ (3) تعزيز منصة تفاعلية يمكن فيها لجميع أصحاب المصلحة المعنيين تبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة (4) وأخيراً إدماج نتائج مختلف عمليات

في 10 كانون الأول/ديسمبر 2018، وتأكيداً على إعلان نيويورك لعام 2016 من أجل اللاجئين والمهاجرين، الذي التزم بإطلاق عملية تداولية ومشاركة بين الحكومات بشأن الهجرة الدولية، اعتمدت 164 دولة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في مراكش. ومن أجل ضمان الرصد السليم لتنفيذ الاتفاق، دعت الدول إلى إجراء استعراض دوري لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبالنظر إلى أن الهجرة الدولية تجري بمعظمها داخل الأقاليم، دعا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة "العمليات والمنتديات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والأقليمية، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أو عمليات التشاور الإقليمية، إلى استعراض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي داخل كل منطقة من المناطق الإقليمية، اعتباراً من عام 2020"³. علاوة على ذلك، طلب من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بصفته منسق شبكة الأمم المتحدة للهجرة (الشبكة)، "المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، في إعداد وتنظيم الاستعراضات الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي [من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية]"³. وستدعم الاستعراضات الإقليمية منتدى استعراض الهجرة الدولية، المزمع عقده كل أربع سنوات ابتداء من عام 2022، والذي يهدف إلى إتاحة

³. See A/RES/73/195, para 50

⁴ بعد مرور عام على اعتماد الاتفاق العالمي، نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية مؤتمراً إقليمياً حول الاتفاق العالمي في كانون الأول/ديسمبر 2019، بالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية، بهدف توفير منصة للدول الأعضاء لتحديد الأولويات الوطنية والإقليمية، وتبادل الممارسات الفضلى والإنجازات الرئيسية في تنفيذ الاتفاق العالمي والبحث في أولويات العمل في المستقبل. كما نظمت ورشة عمل لبناء القدرات حول حوكمة الهجرة في المنطقة العربية في كانون الأول/ديسمبر 2019 تهدف إلى بناء معارف ومهارات صناعات السياسات في المستوى المتوسط لمواجهة التحديات التي تطال تنفيذ الاتفاق العالمي. وعلاوة على ذلك، ركزت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة في الطبعة الثالثة من التقرير الرئيسي بشأن حالة الهجرة الدولية على استكشاف آثار الاتفاق العالمي على السياسات بالنسبة للبلدان العربية وتقديم توصية ملموسة بشأن السياسات إلى الدول الأعضاء وفقاً لذلك.

مع آليات التشاور بين الدول بشأن الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي (كانون الثاني/يناير 2021) وحوار مع البرلمانين (شباط/فبراير 2021). وتم عقد جلسة تشاور مع مختلف الجهات غير الحكومية المعنية قبل يوم واحد من المؤتمر الإقليمي في 23 شباط/فبراير 2021.

وإنّ هذا التقرير ألا وهو "تقرير الاستعراض الإقليمي العربي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" هو من أبرز النتائج التي توصلت إليها عملية الاستعراض الإقليمي. ويجمع هذا التقرير نتائج تقارير الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي التي قدمتها 13 دولة عضو (الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا). كما قدمت الدول الأعضاء هذه التقارير في المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي عقد يومي 24 و25 شباط/فبراير 2021. وعُيّن التقرير أيضاً على جميع الشركاء وممثلي الدول الأعضاء للحصول على الموافقة عليه.⁶

ويسعى التقرير إلى إيصال صوت المنطقة العربية بشأن حوكمة الهجرة، والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة على المستوى العالمي من خلال دعم منتدى استعراض الهجرة الدولية المزمع عقده في العام 2022.

الاستعراض الإقليمي الأخرى وعمليات التشاور الإقليمي ومنصات المجتمع المدني.

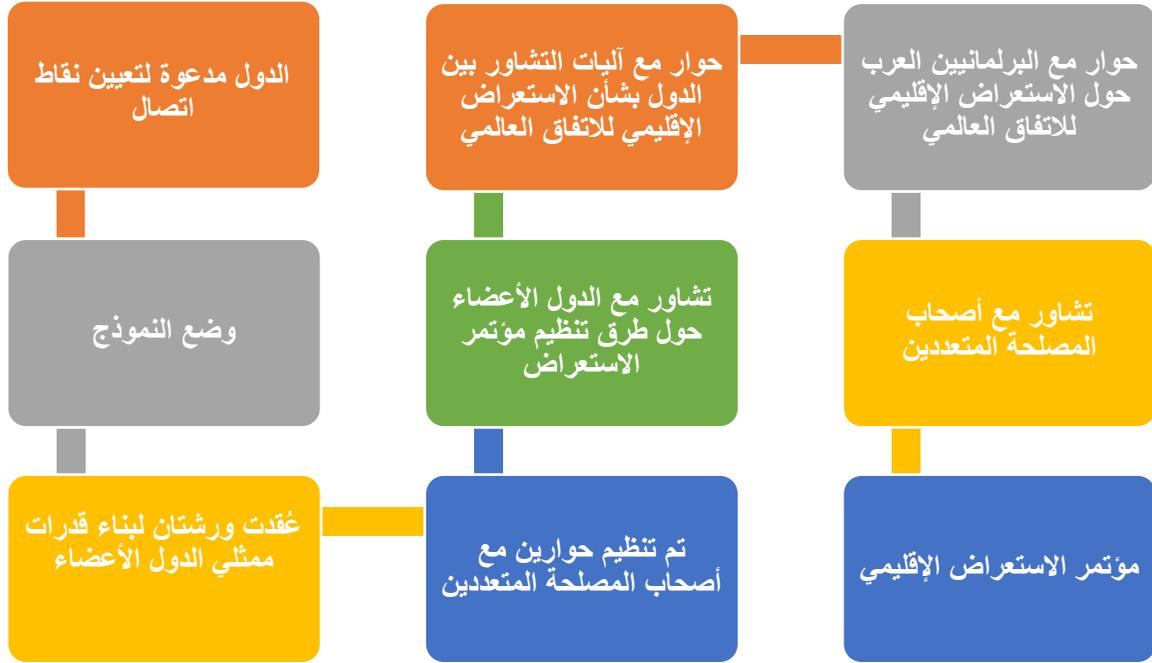
وامتدت عملية الاستعراض الإقليمي (الشكل 1 أدناه) على عام واحد تقريباً (2020-2021). وقد دُعيت الدول الأعضاء خلال هذه الفترة أولاً إلى تعيين نقاط اتصال للهجرة معنية بتعزيز تنسيق عملية الاستعراض على المستوى الوطني. ولدعم جهود الدول الأعضاء في إعداد تقارير الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي، وضعت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية نموذجاً يتماشى مع النموذج العالمي الذي وضعته شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. كما عقدت المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية والإسكوا، بالتعاون مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في المنطقة العربية، ورشّتي عمل لبناء القدرات (في حزيران/يونيو و آب/أغسطس 2020) لدعم جهود الدول الأعضاء في إعداد تقارير الاستعراضات الوطنية. كما أجرى الشركاء مشاورات مع نقاط الاتصال للاتفاق على تفاصيل مؤتمر الاستعراض الإقليمي، الذي عقد يومي 24 و25 شباط/فبراير 2021.

وبهدف ضمان اتباع نهج شامل للمجتمع إزاء الاستعراض الإقليمي، نظمت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وأعضاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في المنطقة العربية أيضاً سلسلة من الفعاليات، بما في ذلك حوارين بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)، وحوار

⁵ يمكن إيجاد جميع الفعاليات والوثائق على الموقع الإلكتروني للإسكوا: <https://www.unescwa.org/events/archived?initiative=22611> وصفحة <https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states> الاستعراض الإقليمي في شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

⁶ أنظر القرار 1/71 إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ القرار 73/195 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ القرار 5326/73 الشكل والجوانب التنظيمية لمنتدى استعراض الهجرة الدولية؛ القرار 70/1 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الشكل 1: عملية الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية



والإصلاحات المؤسسية التي رافقت عملية تنفيذ الاتفاق العالمي.

ويستعرض قسم استعراض أهداف الاتفاق العالمي ويحلل جهود المنطقة وتحدياتها في متابعة كل هدف من الأهداف الثلاثة والعشرين. كما أنه يتوسع في الاستراتيجيات والتطورات التي اعتمدها الدول العربية في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي. وعلاوة على ذلك، يستخدم منظوراً تعاونياً لتحديد القضايا والمخاطر والدروس المستفادة الناشئة.

ويستكشف قسم التعاون الإقليمي والوطني المبادرات الرئيسية وقصص النجاح في مجال تعزيز الأطر الإقليمية والمشاركة داخل الإقليم والأقليمية وخطط التنفيذ لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي.

واستناداً إلى الأقسام السابقة وقصص النجاح، فضلاً عن التحديات التي تم تحديدها في التقرير، يتناول قسم وسائل التنفيذ الجهود والتحديات الإقليمية في تعبئة وسائل التنفيذ التي تتراوح بين تخصيص الموارد المادية، وإقامة الشراكات، وجمع البيانات، وبناء القدرات لضمان تنفيذ الاتفاق. كما أنه يفسر بإيجاز

باء. أهداف وهيكلية تقرير الاستعراض الإقليمي للاتفاق العالمي في المنطقة العربية

إن التقرير هو وثيقة تجميعية تسلط الضوء على التقدم المحرز وتحدد الثغرات في تنفيذ الاتفاق العالمي في جميع أنحاء المنطقة العربية. كما ينتج الجهات الفاعلة المحورية والسياسات ذات الأولوية والاتجاهات الإقليمية التي أرشدت ووجهت عملية تنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة.

وقد بُني التقرير على الشكل التالي:

- تمهد المقدمة الطريق للاتفاق العالمي والاستعراض الإقليمي في المنطقة العربية.
- ويصف قسم المنهجية بإيجاز النهج الذي اعتمد في كتابة التقرير وتجميع ردود الدول العربية.
- ويتناول قسم السياسات والبيئة التمكينية الاتجاهات الرئيسية في الاستراتيجيات، وتطورات السياسات

التي أرست الأساس لتنفيذ الاتفاق العالمي. وبعد تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي، قامت بتقييم وسائل التنفيذ والموارد المتاحة لها التي سهلت تنفيذ الاتفاق العالمي. وفي هذا القسم، ركزت في نفس الوقت على القيود والتحديات والاحتياجات إلى الموارد التي أثرت على تنفيذ الاتفاق العالمي. وأخيراً، فقد وصفت الخطوات التالية التي تنوي القيام بها بهدف تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي في أطر حوكمة الهجرة. وفي ظل هذه الخلفية، تم استقراء وتحديد وتقييم الاتجاهات والتحديات الإقليمية المشتركة فضلاً عن الممارسات الفضلى التي هي في صلب تنفيذ الاتفاق العالمي.

الاستعراض التدريجي والمنسق والتدولي: إن التقرير هو نتاج عملية استعراض تداولية متعددة المراحل قُبِّمَت من خلالها الدول الأعضاء التقدم المحرز وحددت الثغرات في تنفيذ الاتفاق العالمي في جميع أنحاء المنطقة العربية. وهو يلخص التقارير الطوعية الأولية للاتفاق العالمي للهجرة الـ 13 التي قدمتها الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، نوقشت نتائج التقرير الإقليمي في سياق المؤتمر الإقليمي لاستعراض الاتفاق المذكور أعلاه الذي تأملت فيه الدول الأعضاء في تجاربها وأفضل ممارساتها وتحدياتها، فضلاً عن تقييمها لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي بما يتماشى مع نهج 360 درجة. وقد وفر هذا المؤتمر سبيلاً رئيسياً لاستكمال نتائج التقرير وتعزيزها بمدخلات إضافية من الدول الأعضاء التي قدمت تقارير وكذلك من الدول الأعضاء التي لم تقدم تقارير الاستعراضات الوطنية.

الاستعراض المكتبي والمصادر ذات الصلة: يهتم التقرير أساساً بتجميع التقارير الوطنية التي قدمتها الدول الأعضاء. لكن، لتحديد السياق وحصر اتجاهات وأنماط الهجرة المتغيرة والمتطورة، ينظر أيضاً في

التحديات الهيكلية والتحديات المرتبطة بالسياق التي يمكن أن تُقَوِّص تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين.

- ويصوغ القسم الختامي الفرص التي يمكن أن تُمَهِّد الطريق لتسريع عملية تنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة العربية.

جيم. المنهجية

كما بات مؤكداً، يقدم تقرير الاستعراض الإقليمي تحليلاً مفصلاً لتقييم الدول العربية للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة العربية. وتستند المبادئ المنهجية التي اعتمدت في صياغته إلى المحاور التالية:

- **نموذج منهجي لتحديد الاتجاهات الإقليمية ومقارنتها (المرفق الأول):** تماشياً مع النموذج الذي وضعته شبكة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالهجرة، وضعت المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية نموذجاً لتمكين مختلف الدول الأعضاء من القيام بتقييم أولي لتنفيذ الاتفاق العالمي، وتحديد مختلف التحديات والفرص التي أتاحتها الاتفاق العالمي. وقد سمح هذا النموذج بوضع وصياغة معايير وأسئلة التقييم الرئيسية التي وجهت مختلف جهود الدول الأعضاء في التقييم والاستعراض الطوعي لتنفيذ الاتفاق العالمي. ويدور النموذج بالتحديد حول الأقسام الرئيسية التالية: المنهجية المستخدمة في وضع الاستعراض الوطني للاتفاق العالمي؛ والسياسة العامة والبيئة التمكينية التي أثرت على تنفيذ الاتفاق العالمي؛ والتقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي؛ وتقييم وسائل التنفيذ والموارد المتاحة؛ والخطوات التالية التي يتعين اتخاذها في تنفيذ الاتفاق العالمي.

- وقد وضعت الدول الأعضاء تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للاتفاق العالمي وفقاً للنموذج. ووصفت أولاً المنهجية التي اعتمدها لجمع البيانات من جهة وللتأمل في فعالية تنفيذ الاتفاق العالمي من جهة أخرى. ثم قامت بتقييم دقيق للسياسات والبيئة التمكينية

معين، المصطلحات المستخدمة في التقرير الوطني لذلك البلد وذلك حرصاً على الدقة. للتوضيح، بالنسبة للبلدان التي تشير إلى الهجرة غير النظامية على أنها هجرة غير شرعية، يستخدم هذا التقرير مصطلح الهجرة غير الشرعية فقط في سياق مناقشة هذا البلد المحدد، على الرغم من عدم توافق المصطلح مع الاتفاق العالمي.

الأدبيات السابقة حول الاتفاق العالمي من جهة⁷، وحالة الهجرة الدولية في المنطقة العربية من جهة أخرى⁸.

• **المصطلحات المستخدمة:** تتماشى المصطلحات المستخدمة في صياغة هذا التقرير بمعظمها مع الاتفاق العالمي ومع تعاريف المصطلحات التقنية. غير أن التقرير يستخدم، عند الإشارة إلى الوضع في بلد

7

7 أنظر القرار 1/71 إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين؛ القرار 73/195 الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ القرار 5 326/73 الشكل والجوانب التنظيمية لمنندى استعراض الهجرة الدولية؛ القرار 70/1 تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

8 المشاورة الإقليمية حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية ، 2017 ، الوثيقة الختامية ؛ المؤتمر الإقليمي حول الاتفاق العالمي للهجرة: التنفيذ وأثر السياسات في المنطقة العربية 2019 ، تقرير ؛ تقرير حالة الهجرة الدولية 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية.

1. السياسات والبيئة التمكينية

والإقليمية والعالمية. وقد أكدت أنماط الهجرة واتجاهاتها المعقدة، والدوافع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للهجرة التي تعزز بعضها البعض، فضلاً عن النزوح الناجم عن النزاع الذي طال أمده، مراراً وتكراراً على أهمية وجود إطار إقليمي وشامل لحوكمة الهجرة في المنطقة العربية.

ويقيس هذا القسم السياسات والبيئة التمكينية التي اتسم بها اعتماد وتنفيذ الاتفاق العالمي في المنطقة العربية. ولإثراء فهمنا لمناخ السياسات الذي مهد الطريق لعملية الاتفاق العالمي وأثر فيها، يحدد بعض اتجاهات سياسة الهجرة الشاملة والحقائق السياقية التي أثرت على تنفيذ الاتفاق العالمي. وتجدر الإشارة إلى أنه يعتمد في المقام الأول على التقارير الوطنية التي قدمتها عدة دول عربية لقياس المشهد السياسي الذي أثر على تنفيذ الاتفاق العالمي.

وقد بُني هذا القسم على الشكل التالي: أولاً، يُفسر استراتيجيات حوكمة الهجرة الرئيسية التي سبقت عملية تنفيذ الاتفاق العالمي أو رافقتها، مما أثر على تنفيذه. ثانياً، يوضح بعض الإصلاحات المؤسسية والاستراتيجيات الوطنية الشاملة التي اعتمدها الحكومات للاستجابة للاتفاق العالمي وخلق أوجه تآزر بين أصحاب المصلحة المعنيين. ويحدد خاصة الجهات الوطنية الرئيسية المعنية بتنفيذ الاتفاق العالمي، ووضع السياسات والمشاريع المتصلة بالهجرة وتشجيع الحوار التشاركي بشأن حوكمة الهجرة. ثالثاً، في إطار السياق الأوسع لفهم عملية صنع السياسات

تم تبني الاتفاق العالمي في مرحلة فاصلة من تاريخ العالم العربي⁹. وفي خضم مختلف النزاعات والركود الاقتصادي وما يصاحبه من أزمات، شهدت الدول العربية تحركات سكانية لم يسبق لها مثيل، مما دفعها إلى مواجهة الضغوط السياسية الرئيسية الناشئة عن تحديات حوكمة الهجرة، وتسخير إمكاناتها للتنمية والتخفيف من العوامل التي تدفع المواطنين العرب إلى الهجرة. وفي عام 2020، استضافت المنطقة العربية 41.4 مليون مهاجر ولاجئ، وبلغ عدد المهاجرين من البلدان العربية 32.8 مليون شخص، ونصفهم لا يزال داخل المنطقة. كما يقيم في البلدان العربية 3.7 مليون لاجئ مسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، أفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن وجود 5.5 مليون لاجئ فلسطيني في المنطقة العربية¹⁰. وقد فرض النزوح الواسع النطاق من الجمهورية العربية السورية ضغوطاً كبيرة على عدة دول، بما في ذلك الأردن والعراق ولبنان. وفي عام 2020، أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل في ظل جائحة "كوفيد-19"، فضلاً عن تداعياتها على الاقتصادات والحوكمة الوطنية، إلى فرض ضغوط على سُبل عيش المهاجرين والنازحين داخلياً ورفاههم بشكل خاص، مما أدى إلى زيادة تعرضهم للخطر¹¹.

وفي هذا المناخ، تطورت حوكمة الهجرة لتصبح بنياً سياسياً رئيسياً يهيمن على جداول أعمال الدول العربية الوطنية

⁹ ميشيل كلين سولومون وسوزان شيلدون ، الاتفاق العالمي للهجرة: من أهداف التنمية المستدامة إلى اتفاقية شاملة بشأن الهجرة الأمانة والمنظمة والنظامية ، المجلة الدولية لقانون اللاجئين ، 2018 ، المجلد 30 ، العدد 4 ، 584-590 دوى: ijrl / eey065 / 10.1093

¹⁰ قاعدة بيانات المهاجرين الدولية الصادرة عن قسم السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA). (DESA) ؛ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، إحصاءات السكان 2020) ؛ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا ، الأونروا بالأرقام 2018-2019).

¹¹ انظر على سبيل المثال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مراقبة حماية العراق للاجئين استجابة لـ COVID-19 أغسطس - ديسمبر 2020.

أهداف الاتفاق العالمي، مثل جمع البيانات المصنّفة والدقيقة من خلال الآليات القائمة على غرار استراتيجية التنمية الوطنية 2018-2022 بشأن حوكمة سوق العمل التي تهدف إلى جمع بيانات موثوقة من أجل وضع السياسات والإصلاحات.

وإذ شددت مصر على ضرورة معالجة حوكمة الهجرة من منظور شامل، وسعت إلى دمج قضايا الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع التركيز على الغاية 7.10 التي تهدف إلى "تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة". بالإضافة إلى ذلك، وضعت استراتيجيتها الوطنية الخاصة، استراتيجية التنمية المستدامة ألا وهي: رؤية مصر 2030، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والنمو المتوازن والجغرافي والقطاعي. وعلى الرغم من أن حوكمة الهجرة ليست جزءاً من استراتيجية التنمية المستدامة تحديداً، فإن الاستراتيجية تمثل المجتمعات المعرضة للخطر، التي تشمل بالمفهوم الواسع المهاجرين واللاجئين. وتماشياً مع الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 17 من أهداف الاتفاق العالمي، طورت مصر آليات مختلفة لجمع وتحليل ونشر بيانات دقيقة وموثوقة بهدف الحد من أوجه عدم المساواة والاستفادة المثلى من البيانات المتعلقة بالهجرة التي يمكن أن تدعم وضع سياسات واستراتيجيات قائمة على الأدلة.

كذلك قامت الكويت بمواءمة الاتفاق العالمي ضمن إطار أوسع لتفعيل وتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية حتى عام 2035. وتسلم هذه الأهداف بأهمية التنمية المستدامة والمتوازنة بوصفها من المستلزمات الأساسية للاستفادة من الأثر الإيجابي لهجرة اليد العاملة.

وأكدت تونس من جديد التزامها بمواءمة تنفيذ الاتفاق العالمي مع الاستراتيجيات السابقة المتصلة بالهجرة، وتوطيد استراتيجية حوكمة الهجرة القائمة على المشاركة ذات الأهداف المتعددة الجوانب: تعزيز سياسات الهجرة القائمة على الأدلة والتخطيط، وتعزيز التعاون الدولي بشأن

المتعلقة بالهجرة في المنطقة العربية، يستعرض بعض الممارسات الفضلى لوضع سياسات الهجرة ويتطرق إلى مدى سعي هذه السياسات إلى مواءمة تنفيذ الاتفاق العالمي مع أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج يراعي نوع الجنس ويراعي الطفل. وفيما يتعلق ببيئة السياسات السائدة، يتوقّف هذا القسم عند بعض أطر التعاون دون الإقليمي والإقليمي والعالمي ذات الصلة التي ييسّر تنفيذ الاتفاق العالمي، وقد أطلقتها الحكومات العربية أو شاركت فيها بشكل استباقي. وتجدر الإشارة إلى أن الأمثلة الواردة أدناه لأطر السياسات الوطنية الخاصة بالدول العربية الأعضاء، وتطورات حوكمة الهجرة والممارسات الفضلى يُقصد بها أن تكون توضيحية وليست شاملة بأي حال من الأحوال.

الف. وضع سياسات الهجرة ومواءمة جهود تنفيذ الاتفاق العالمي مع أطر سياسات التنمية الأوسع نطاقاً

انطلاقاً من الفرضية القائلة بأن تنفيذ الاتفاق العالمي يتطلب إدراج الحكم الرشيد في صميم الهجرة إلى جانب سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة ونهج الحكومة بأكملها، قطعت عدة دول عربية أشواطاً في مواءمة الاتفاق العالمي مع الآليات الوطنية الجديدة أو القائمة من جهة، وفي المضي قدماً بوضع الخطط والسياسات المتعلقة بالهجرة من جهة أخرى. وتكثر الأمثلة على ذلك.

وواعمت البحرين تحقيق أهداف الاتفاق العالمي مع أطر حوكمة أوسع، مثل رؤيتها لعام 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستراتيجيتها الاقتصادية الوطنية التي يتم إعدادها كل أربع سنوات، وآخرها للأعوام 2019-2022. وفي هذا الصدد، سعت إلى إقامة روابط متعددة القطاعات ومشاركة بين السياسات تشمل الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان وإصلاحات سوق العمل.

وواعمت قطر تنفيذ الاتفاق العالمي مع رؤيتها الوطنية لعام 2030، التي تركز على الإصلاحات في صميم الضمان الاجتماعي والتنمية والعمل. كما سعت قطر إلى دمج بعض

والواقع أن الزخم الذي وفره الاتفاق العالمي لوضع خطة بشأن الهجرة قد حث العراق وموريتانيا لإعداد أول استراتيجيتين لحوكمة الهجرة بقيادة جهات وطنية. ومع وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة، صاغ العراق مؤشرات طويلة الأجل بشأن حوكمة الهجرة التي من المرتقب أن تمهّد الطريق لربط إدارة الهجرة بالأهداف الإنمائية في السنوات المقبلة¹². وخلال العامين 2019 و2020، أنجز العراق موجزاً وطنياً شاملاً للهجرة مما سمح له بحصر واقع الهجرة الجديد الذي يواجهه البلاد منذ عام 2003.

ومن جهتها، استفادت موريتانيا من عملية تنفيذ الاتفاق العالمي لتعزيز استراتيجيتها الوطنية بشأن حوكمة الهجرة التي وضعتها في البداية في عام 2011. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وضعت وزارة الداخلية واللامركزية مؤشرات حوكمة الهجرة (MGI) من أجل جمع معلومات شاملة عن مختلف الجوانب المتصلة بالهجرة. وتُوج هذا المسعى بنشر أول موجز وطني حول الهجرة في موريتانيا في كانون الأول/ديسمبر 2019. وحددت الحكومة في استراتيجيتها الوطنية لحوكمة الهجرة، التي وضعتها مؤخراً، ثلاثة مجالات ذات أولوية: جمع البيانات عن تدفقات المهاجرين وأعدادهم، ووضع أطر لمساعدة المهاجرين وتلبية احتياجاتهم للحماية، وتحفيز الموريتانيين المقيمين في الخارج على العودة مؤقتاً أو بصفة دائمة.

وتعمل وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية حالياً على بلورة استراتيجية وطنية للهجرة. ولذلك، تعمل مع مختلف الوزارات لتقاسم ونقل المسؤولية عن متابعة تحقيق أهداف الاتفاق العالمي وجمع البيانات عن مختلف جوانب الهجرة التي تتراوح بين هجرة اليد العاملة وحماية المهاجرين. وتعكس الجهات الرئيسية المعنية التي تشارك حالياً في صياغة هذه الاستراتيجية الوطنية نهجاً يُشرك الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله. وتشمل المكاتب والوزارات اللبنانية الرئيسية، بما في ذلك مكتب رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة العمل، ووزارة الداخلية والبلديات، ووزارة الدفاع،

والهجرة، والاستفادة من العلاقة بين الهجرة والتنمية، والحد من الهجرة غير النظامية، وإدارة الهجرة مع مراعاة الأطر القائمة على الحماية ومعايير القانون الدولي.

إضافة إلى ذلك، احتلت تونس المرتبة الأولى في إفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من بين 52 دولة، وفقاً لتقرير صادر عن المركز الأفريقي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2020، محققة تقدماً مقارنة بترتيبها في التقرير السابق لعام 2019، التي احتلت المرتبة الثانية في القارة.

وفي السياق عينه، كثّف الأردن جهوده لتعزيز أطر سياسة الهجرة القائمة. كما أنشأ آليات جديدة يمكن أن تعزز تنفيذ الاتفاق العالمي. ويشكل إنشاء قاعدة بيانات موحدة لجميع غير الأردنيين المقيمين في الأردن خير مثال على ذلك. وإن قاعدة البيانات هذه أساسية لأنها تتيح للمؤسسات وضع سياسات للهجرة قائمة على الأدلة مع مراعاة الاتجاهات والأنماط الرئيسية للهجرة فضلاً عن احتياجات الفئات الأكثر عرضة للخطر.

ومع اعتماد الاتفاق العالمي في عام 2018، يجدر بنا أن نضيف أن بعض الدول العربية أكدت التزامها بوضع استراتيجية وطنية للهجرة مبنية على المشاورات المشتركة بين الوزارات وتقييم شامل ومحدّث لواقع الهجرة والتحديات التي تواجهها. وقد طوّرت العديد من الدول العربية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، أطر مؤشرات بشأن حوكمة الهجرة وذلك قبل اعتماد الاتفاق العالمي. ويكمن الهدف في تقييم ديناميات الهجرة وهيكّل حوكمة الهجرة وتحديد المجالات التي يمكن تطويرها في السياسات. ولإطلاق استراتيجيتها الوطنية لحوكمة الهجرة، وضعت بعض الدول، مثل العراق وموريتانيا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، موجزاً وطنياً حول الهجرة، مما سمح لها بتقييم واقع الهجرة والتحديات التي تواجهها.

تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. وفي السياق عينه، عيّن لبنان في أواخر عام 2018 وزارة الخارجية والمغتربين نقطة اتصال تُعنى بتنفيذ الاتفاق العالمي ورصده.

وبعد اعتماد الاتفاق العالمي، عيّن الأردن وزارات الخارجية وشؤون المغتربين والداخلية والعمل والتخطيط والتعاون الدولي كجهات رئيسية معنية بمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي وتقديم التقارير بشأنه. كما تنسق وزارة الصحة ودائرة الإحصاءات العامة بشكل وثيق مع الوزارات المذكورة أعلاه بغية متابعة تنفيذ الاتفاق. ولضمان إدراج تنفيذ الاتفاق العالمي ضمن شراكات دولية أوسع نطاقاً، قام الأردن بالتنسيق مع المكتبين الفُطريين للمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية استعداداً للاستعراض الوطني الطوعي. وفي آب/أغسطس 2020، عقد اجتماعاً مع مجموعة العمل المعنية بالهجرة الوطنية التابع للأمم المتحدة لمناقشة أولويات الاتفاق العالمي. وقد خططت الحكومة لعقد اجتماعات متابعة مع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومع القطاع الخاص حرصاً منها على وضع الاتفاق العالمي في سياق نهج تشاركي أوسع.

وفي البحرين، شكلت هيئة تنظيم سوق العمل، بالتنسيق مع وزارة الخارجية، لجنة داخلية لإعداد التقرير الوطني للتقييم الطوعي ومتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي. وفي حين لم تبدأ البحرين بعد عمليات تشاورية على مستوى البلاد مع الهيئات الرسمية وغير الرسمية، إلا أنها شاركت بانتظام في المشاورات الرئيسية والمفاوضات التحضيرية التي سبقت الاتفاق العالمي وبلغت ذروتها في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي، الذي عقد في المغرب يومي 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وعيّن العراق وزارة الهجرة والمهجرين نقطة اتصال وطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي. وبدعم تقني من المنظمة الدولية للهجرة، أنشأت وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة التخطيط مجموعة العمل الفنية المكلفة بتنفيذ الاتفاق العالمي. وتضم **مجموعة العمل الفنية** العديد من أصحاب المصلحة من الوزارات مثل وزارة الهجرة والمهجرين، ووزارة التخطيط، ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، فضلاً عن

وزارة العدل، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية. كما تم توسيع نطاق المشاورات لتشمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية ومصرف لبنان وإدارة الإحصاء المركزي. كما طُلب إلى الجهات الفاعلة خارج الدولة، أي هيئات المجتمع المدني، أن تُقدّم إسهاماتها بانتظام.

باء. إنشاء أطر مؤسسية جديدة وأوجه تآزر ذات أصحاب مصلحة متعددين

بالإضافة إلى مواومة الاتفاق العالمي مع استراتيجيات الحوكمة الأوسع نطاقاً ودمج أهدافه مع الأطر السابقة المتعلقة بالهجرة، أحرزت الدول العربية تقدماً ملحوظاً في إنشاء أطر مؤسسية جديدة مسؤولة عن تنفيذ الاتفاق العالمي والتنسيق والتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين في تعزيز أهدافه.

وفي مصر، أصدر رئيس الوزراء مرسوماً في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 يقضي بإنشاء لجنة وطنية برئاسة وزارة الخارجية لتنسيق ومتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي بالتنسيق مع كافة الجهات الوطنية المعنية، بما في ذلك وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج ووزارة القوى العاملة ووزارة الداخلية واللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وتتمثل الأهداف في ضمان اتساق السياسات وتعميم مراعاة الهجرة في جميع مجالات السياسة القائمة. وترفع اللجنة الوطنية بانتظام التقارير عن أعمالها إلى رئيس الوزراء. وقد وضعت حتى الآن ثلاثة تقارير علنية في كانون الثاني/يناير وأذار/مارس وتموز/يوليو 2020.

وعيّنت موريتانيا وزارة الداخلية واللامركزية نقطة اتصال للهجرة تُعنى بمتابعة تنفيذ الاتفاق والتنسيق مع مختلف الهيئات الرسمية وغير الرسمية، بغية مناقشة خارطة طريق تقوم عليها عملية تحقيق أهدافه الثلاثة والعشرين. وفي جزر القمر، وبعد عملية تشاور، أنشأت وزارة الداخلية المكلفة بتنفيذ الاتفاق العالمي لجنة متعددة القطاعات مكلفة بمتابعة

التشاركي والشامل في الاستراتيجية الوطنية، أدرجت الحكومة المغربية آراء ممثلي المجتمع المدني الذين اجتمعوا في سياق الحوار 5+5 في أغادير في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 لاستعراض أحكام الاتفاق العالمي¹³.

وفي الجزائر¹⁴، عهد إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المسؤولة عادة عن استراتيجيات حوكمة الهجرة والتي ترأسها وزارة الداخلية والسلطات المحلية والتنمية الحضرية برصد التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق العالمي بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية والوكالات والمؤسسات الرسمية، بما في ذلك السلطات المحلية مثل الولايات.

والتزمت ليبيا بالمضي قدماً في الحوار حول أحكام وأهداف الاتفاق العالمي بطرق شتى. وأنشأت اللجنة الوطنية لرسم سياسات واستراتيجيات الهجرة، التي تضم خبراء تقنيين من خلفيات مختلفة، فضلاً عن شخصيات من السلطة التنفيذية ومجلس النواب الليبي في طرابلس. وتهدف إلى تعزيز الحوار بشأن حوكمة الهجرة ودعم استراتيجيات التنسيق بين القطاعات المتعددة وأصحاب المصلحة المتعددين بهدف وضع سياسات قائمة على الأدلة في مجال الهجرة ومواءمة حوكمة الهجرة مع أهداف التنمية المستدامة. وتدرس الحكومة الليبية حالياً ما إذا كانت الاستراتيجية المتعددة المؤسسات أو النظام المركزي الموحد هو الأنسب لتعزيز الإطار الوطني لحوكمة الهجرة في ليبيا.

جيم. تحديد سياق تنفيذ الاتفاق العالمي: مسح السياسات والإصلاحات المتعلقة بالهجرة

سعت الدول العربية وجامعة الدول العربية (بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الرائدة في المنطقة) وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في ظل هذا المناخ الذي أوجدته السياسات إلى بناء فهم مشترك للاتفاق العالمي باعتباره

الجهاز المركزي للإحصاء لوضع استراتيجية حوكمة الهجرة على الصعيد الوطني.

وفي حالة المغرب، أنشئت آلية تشاورية متقدمة داخل الحكومة وداخل المجتمع لمتابعة اعتماد وتنفيذ الاتفاق العالمي. وقد استندت الحكومة إلى آلية الحكامة القائمة التي وضعتها على مدى السنوات الماضية لرصد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء والاستراتيجية الوطنية للمغاربة المقيمين بالخارج. وقد تم توسيع نطاق وظائف هذه الآلية الآن لرصد تحقيق أهداف الاتفاق العالمي وعرض الاستعراض الإقليمي. وقد اتبعت هذه الآلية منذ إنشائها استراتيجية تشاركية ومتعددة الأطراف ومتعددة المستويات، تحبذ التآزر بين الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة ذات الصلة والجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الخلفية، ضمنت وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج: مديرية القضايا الشاملة المكلفة بمراجعة تنفيذ الاتفاق العالمي أن يعكس الاستعراض نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله. وشاركت في الاستعراض إدارات وشعب أخرى ذات صلة، بما في ذلك الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الداخلية، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، والمندوبية السامية للتخطيط. وعلاوة على ذلك، استشيرت سلطات محلية مثل ولاية الجهات وعمال العمالات والأقاليم، بالإضافة إلى السلطات الأمنية ذات الصلة، لتحديد مساهمة المغرب في الاتفاق العالمي وصياغة الخطة الوطنية لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي. وشملت المشاورات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق العالمي المنظمات غير الحكومية، وجمعيات المجتمع المدني، وجمعيات المهاجرين، ونقابات العمال، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. كما شاركت المؤسسات العامة، وهي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، في وضع الاستراتيجية الوطنية وتنفيذها. ولتكريس هذا النهج

¹³ اطلع على نداء أغادير الذي أطلقه ممثلو المجتمع المدني من البلدان المعنية بالحوار 5+5.

¹⁴ تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وليبيا لم تلتزما بقرار الجمعية العامة بشأن الاتفاق العالمي.

الإصلاحات المعتمدة بشأن الجنسية وانعدام الجنسية خير مثال على ذلك. وقد عززت الحكومة القطرية التدابير المعتمدة في هذا الاتجاه بناءً على الجهود التي بذلتها في السنوات الأخيرة في مجال الحد من حالات انعدام الجنسية سواء من خلال التجنس أو الزواج أو من خلال تعديل القوانين القائمة. وحرصت تحديداً على أن يكون بوسع النساء والرجال على قدم المساواة منح جنسيتهم لأطفالهم، حتى في الحالات التي يولد فيها الأطفال في دولة أخرى، ولا سيما في الحالات التي يصبح فيها الطفل عديم الجنسية. وخلال جائحة "كوفيد-19"، أنشأت الكويت ملاجئ للمهاجرين كبداية لمراكز الاحتجاز. وسمحت هذه الملاجئ بالحصول على الوجبات الأساسية والخدمات الصحية.

قام المغرب بتسوية أوضاع 50,000 مهاجر (رجال ونساء وأطفالهم القصر) خلال عملية التسوية الاستثنائية التي نفذت على مرحلتين في عامي 2014 و 2017. وتجدر الإشارة أيضاً إلى التسويات الفردية التي تم إجراؤها لأسباب إنسانية.

2- هجرة اليد العاملة وحماية المهاجرين

اتخذت الدول العربية عدة خطوات، وإن كان بدرجات متفاوتة، لمواءمة ظروف عمل العمال المهاجرين مع نهج قائم على الحماية والحقوق. وقد خطا المغرب أشواطاً كبيرة في تحسين ظروف المعيشة والعمل الخاصة بفئة المهاجرين، بمن فيهم العاملات المهاجرات. وبعد إقرار القانون بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات المهاجرات المقيمت في المغرب، سعى إلى زيادة الجهود الرامية إلى وضع تدابير وقائية ورصد ظروف عمل النساء والفتيات لحمايتهن من الاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، أصدر القانون رقم 12-19 الذي يُعرّف شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات المنزليات ويضمن لهن المزيد من الحقوق والإنصاف. ومن أجل تحسين ظروف معيشة وعمل العاملات المغريبات المقيمت في الخارج، وقع المغرب سلسلة من الاتفاقيات الدولية الثنائية التي تستهدف العاملات الموسميات المغريبات في الخارج.

إطاراً لعمل "الحكومة بأكملها" و"المجتمع بأكمله" مما شجع الدول العربية للشروع في تطوير سياسات الهجرة بعد اعتماد الاتفاق العالمي أو لتعزيز الجهود القائمة نحو تحقيق الإصلاحات القانونية والسياسية. وتشير التقارير الوطنية إلى أن جولات التشاور وأوجه التآزر مع وكالات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية قد عززت المحادثات وعمليات صياغة "سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة" في سياق أهداف التنمية المستدامة وأهمية الاستفادة من منافع الهجرة.

وفي الواقع، اعتبرت الدول في تقاريرها الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة أن عدة محاور متعلقة بالسياسات تشكل محاور حيوية في النهوض بحوكمة الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة في المنطقة. وتشمل الأمثلة على ذلك: ضمان حماية حقوق المهاجرين؛ وتعزيز مساهمة المهاجرين في التنمية؛ وكبح الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؛ وجمع البيانات وتعزيز سياسات الهجرة القائمة على الأدلة إلى جانب توطيد التعاون الدولي بشأن الهجرة.

وفي هذا السياق، بذلت عدة دول عربية جهوداً كبيرة لاعتماد سياسات جديدة متعلقة بالمهاجرين، أو إصلاح السياسات القائمة، أو تعزيز الإصلاحات التي سبق اعتمادها في مجالات رئيسية في صميم أهداف الاتفاق العالمي. وعلى الرغم من تحليل هذه المجالات المتعلقة بالسياسات بعناية في القسم 4، فإن الفقرات أدناه تقدم استعراضاً موجزاً للاتجاهات الرئيسية في وضع سياسات الهجرة التي ميزت عملية تنفيذ الاتفاق العالمي وأرشدتها وعززت الحوار بشأن أهدافه الأساسية. وبالتالي يصف القسم أدناه بإيجاز كيف يندرج الاتفاق العالمي في إطار سياساتي شامل يشهد على تأمل الدول العربية في التزاماتها بـ "سياسات الهجرة التي تتسم بحسن الإدارة" وتوطيدها والتأكيد عليها من جديد.

1- تعزيز حماية حقوق المهاجرين

في مرحلة التحضير لاعتماد الاتفاق العالمي وما تلاها، ما برحت عدة دول عربية تبذل الجهود لتعزيز حماية حقوق المهاجرين. ويشكّل تجديد السياسات الوطنية أو توطيد

وكرامة. وأقام تحديداً حواراً بين أصحاب المصلحة المتعددين أي مختلف الهيئات الوزارية ومنظمات المجتمع المدني بشأن متابعة مظالم وشكاوى عاملات المنازل المهاجرات.

في تونس ، يكفل قانون العمل التونسي مبدأ عدم التمييز والمساواة في حقوق العمل لجميع العمال المهاجرين ، حيث يتمتع العامل الأجنبي بنفس الحقوق ويخضع لنفس الواجبات المطبقة على العامل التونسي.

وفي الأردن، سعى نظام استقدام غير الأردنيين العاملين في المنازل إلى تعزيز حماية العمال المهاجرين من خلال فرض حد أدنى للأجور وتكريس حقهم في ترك العمل في حالة الإساءة أو انتهاك الحقوق الأساسية للعمال. أخيراً في الأردن ، تم تنفيذ العديد من المبادرات بما في ذلك إزالة القيود المتعلقة بالإفراج عن العمال الأجانب غير المسجلين ، وتوفير خدمات الحماية اللازمة ، وإجراءات تسوية أوضاع العمال الأجانب التي لا تتماشى مع قانون العمل.

وفي ليبيا، شكلت الحكومة لجنة متعددة القطاعات لدراسة أوضاع المهاجرين من مصر والنيجر من أجل تنظيم دخولهم ووضعهم بطريقة منظمة والاستفادة من مهاراتهم في سوق العمل الليبي.

3- الاستجابة لأثر جائحة "كوفيد-19" على المهاجرين

وفي بعض البلدان العربية، تجدر الإشارة إلى أن جائحة "كوفيد-19" وأثارها على تنقل وحماية المهاجرين قد أثارت العديد من المناقشات والإصلاحات في السياسات. وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، يقوم الأردن، على سبيل المثال، بوضع إطار للتعافي الاجتماعي والاقتصادي يعزز قدرة الدولة على الاستجابة لسبب عيش العمال المهاجرين واحتياجاتهم للحماية خلال الجائحة. وفي ظل الجائحة وأثارها السلبية على السكان المعرضين للخطر، بمن فيهم المهاجرين، سمحت وزارة العمل للعمال المهاجرين المسجلين على بوابة الإجازات ولكنهم لم يسحبوا استحقاقات

وكتفت قطر جهودها لمواءمة هجرة اليد العاملة مع ظروف العمل اللائق والحماية. ويضمن القانون رقم 17 لعام 2020 الحد الأدنى للأجور لعاملات المنازل بغض النظر عن جنسيتهن أو قطاع عملهن، كما أنشئت لجنة الحد الأدنى للأجور لرصد أثر تدابير حماية الأجور. وحدد القرار رقم 25 لعام 2020 الصادر عن وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية الحد الأدنى للأجور بـ 1000.00 ر.ق شهرياً، بالإضافة إلى حق العامل في الغذاء والسكن المناسب. إضافة إلى ذلك، ألغت قطر في عام 2020 شرط الحصول على تصاريح الخروج و"عدم ممانعة صاحب العمل" عند تغيير جهة العمل، وقد كانت قيوداً رئيسية بموجب نظام الكفالة، مما سمح للعمال بالانتقال إلى وظائف جديدة والتمتع بحرية تنقل أكبر في سوق العمل. وأخيراً، أطلقت منصة إلكترونية لتعزيز التنقل في سوق العمل، حيث يتم توفير الفرص للعمال المهاجرين لتقديم طلبات عبر الإنترنت إلى مختلف الشركات والتواصل مع أصحاب العمل.

وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، وبغية النهوض بمبدأ "التنمية التي لا تستثني أحداً"، كتفت البحرين جهودها في مشروع إصلاح سوق العمل. ويسعى المشروع إلى حظر السلوك التمييزي على أساس العرق أو الدين أو نوع الجنس، من بين أمور أخرى، وذلك لمواءمة حقوق المهاجرين مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتخلص التدريجي من نظام الكفالة. وفي برنامج العمل الحكومي (2019-2022) المعنون "أمن اقتصادي واجتماعي مستدام في إطار توازن مالي"، أولت البحرين اهتماماً خاصاً بتحسين حقوق العمال المهاجرين ووصولهم على الخدمات وفرص العمل في سوق العمل. وفي أعقاب تنفيذ الاتفاق العالمي، أكدت أيضاً هدفها المتمثل في إشراك المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني على حد سواء في تعزيز حماية العمال المهاجرين وحقوقهم.

وفي أعقاب اعتماد الاتفاق العالمي، أكد لبنان من جديد التزامه باللجنة التيسيرية الوطنية التي أطلقتها رئاسة مجلس الوزراء في عام 2007، وكُلِّفت بحماية العاملات المنزليات المهاجرات وتحسين سبب عيشهن وحققهن في العمل في أمن

العمل عن دفع الأجور، تعاونت الحكومة مع السفارات المعنية والمنظمة الدولية للهجرة لتقديم الدعم بما في ذلك تنظيم عودة وإعادة إدماج العاملات المنزليات المهاجرات والعمال الأجانب الراغبين في العودة طوعاً إلى بلدهم. واعتمدت مصر عدة تدابير لتخفيف الضغط على المهاجرين خلال الجائحة. فعلى سبيل المثال، سعت إلى توفير الخدمات الطبية للعمال المهاجرين على قدم المساواة مع المصريين. كما اعتمدت المرونة في التعامل مع انتهاء صلاحية التأشيرات. نفذت الحكومة التونسية سلسلة من الإجراءات الاجتماعية لصالح الأجانب الموجودين في تونس لمعالجة تداعيات جائحة كوفيد-19، وحرصت على ضمان حصولهم على الخدمات الأساسية.

في المغرب، تم دمج اللاجئين والمهاجرين في مراقبة جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها بالإضافة إلى خطط التطعيم. وتوفير الرعاية الصحية اللازمة للمهاجرين واللاجئين مجاناً.

كما اتخذت حكومة دولة الكويت لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19، حيث قامت الحكومة بإصدار القرار الوزاري رقم (288) لسنة 2020 بشأن السماح للأجانب غير الحاصلين على تراخيص بالإقامة أو من انتهت تراخيص إقامتهم بمغادرة البلاد خلال الفترة من 2020/4/1 حتى 2020/4/30 من أي منفذ من المنافذ المخصصة مباشرة وتتم الإجراءات بالمنافذ دون الحصول على موافقة أي جهة أخرى. كما أصدرت القرار الوزاري رقم (924) لسنة 2020 الذي يسمح للأجانب غير الحاصلين على تراخيص بالإقامة أو من انتهت تراخيص إقامتهم بمغادرة البلاد خلال الفترة من 2021/1/1 حتى 2021/3/2، حيث أطلقت وزارة الداخلية الكويتية حملة بعنوان "غادر بأمان" لمخالف قانون الإقامة سواء من الإقامة في الكويت بشكل غير قانوني أو أصبحوا غير قانونيين بعد فقدان وظائفهم بسبب الجائحة، حيث تم إلغاء جميع العقوبات والرسوم وتوفير تذاكر مجانية للمخالفين للعودة إلى بلدانهم الأصلية، وكذلك القدرة على العودة إلى الكويت في وقت لاحق دون وضعهم على قائمة الممنوعين.

الضمان الاجتماعي بالبقاء والبحث عن عمل في البلد، وهو ما لم يكن مسموحاً من قبل.

وفي قطر، شكّلت القيود المفروضة على التنقل في ظل جائحة "كوفيد-19" حافزاً لتحسين ظروف وسلامة العمال المهاجرين، فضلاً عن تمكنهم من الحصول على سُبل العيش وفرص العمل والموارد حتى في ظل الإغلاق. وعلى سبيل المثال، سعت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إلى أن تضمن استمرار أصحاب العمل بتوفير الغذاء والسكن للعمال المهاجرين مجاناً، حتى في حالة إنهاء العقود، إلى أن تصبح العودة إلى بلدهم الأصلي ممكنة. وقد أعطي العمال المهاجرون الذين فقدوا وظائفهم أثناء الجائحة الفرصة لتقديم طلبات عمل إلى مختلف الشركات عبر الإنترنت والتواصل مع أصحاب عمل آخرين. ولذلك، أطلقت الحكومة، بالتعاون مع غرفة قطر، منصة إلكترونية تسمح بتناوب العمال في السوق المحلي. وقد أتاحت هذه المنصة الفرصة للشركات التي تحتاج إلى عامل جديد للتعاقد مع العمال الذين أنهت عقودهم بسبب الجائحة.

وللتخفيف من آثار الجائحة، أطلقت قطر أيضاً حملات توعية في كافة أنحاء البلاد حول أهمية المنصات الرقمية لدفع الأجور أو فتح الحسابات المصرفية أو تحويل الأموال. ولذلك، تشجع جميع العمال المهاجرون على فتح حسابات مصرفية ومواصلة تحويل الأموال إلى أسرهم رقمياً دون الحاجة إلى الذهاب فعلياً إلى المصارف أو شركات الصرافة.

وفي الجزائر، سهّلت الحكومة تمديد التأشيرات وتسوية الإقامة خلال إجراءات الإغلاق الناجمة عن جائحة "كوفيد-19". وفي خضم هذه الجائحة، أنشأ لبنان خلية أزمة مؤلفة من مختلف الوزارات والسلطات المختصة لوضع آليات لعودة أكثر من 40,000 لبناني يعيشون في الخارج. كما اعتمد تدابير سياسية تسمح للمواطنين العرب والأجانب بتجديد إقامتهم التي انتهت صلاحيتها اعتباراً من 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (يوم الانتفاضة الوطنية اللبنانية) دون دفع غرامات تأخير. وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي نجمت أساساً عن نقص الدولار وما ترتب عليه من عجز أصحاب

4- الحد من الهجرة غير النظامية

الأزمة الصحية لجائحة "كوفيد-19"، انخرط العراق في جهود على الصعيد الوطني لزيادة الوعي بين اللاجئين حيال الفيروس وإنشاء مراكز محلية مختلفة يمكن أن تضمن تقديم الخدمات للأفراد المعرضين للخطر والنازحين. وعلى الرغم من أن البحرين ليس بلداً مانحاً تقليدياً، فقد خصص موارد مالية وعينية لدعم اللاجئين في مناطق مختلفة بما في ذلك الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ومصر.

6- الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

وضعت عدة دول عربية عدة مبادرات لمعالجة هذه الأولويات إما بإنشاء لجان واستراتيجيات وطنية، أو تكليف كيانات متخصصة بوضع استراتيجيات لمكافحة الاتجار وتعزيزها، أو زيادة الوعي بالاتجار. وبالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة، نُقّحت موريتانيا مشروع قانون متعلّقين بتعزيز الاستجابة عبر الوطنية لتهريب المهاجرين ومنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه. وفي تموز/ يوليو 2020، صادق البرلمان على القانونين. وفي العراق، أعطت وزارة الداخلية الأولوية لصقل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وقد أنشئت اللجنة المركزية لمكافحة الاتجار بالبشر في العراق بموجب قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2012، وهي تُنصِّق منذ عام 2019 مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة لمواءمة السياسة الوطنية مع المعايير الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد ركزت اللجنة حتى الآن على بناء قدرات القضاء والشرطة في إنفاذ أحكام قانون مكافحة الاتجار بالبشر وتنفيذ قانون العمل الجديد الذي صدر في عام 2015. وفي ليبيا، كثفت وزارة العدل جهودها لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر. وبالتنسيق الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة واليونسيف، تقوم ليبيا حالياً بوضع برامج لبناء القدرات يمكن أن تدعم عملية إنفاذ القانون وثمّتي قدرات الهيئات القضائية على التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

من أجل معالجة الأوضاع غير النظامية للمهاجرين، بذلت عدة دول عربية جهوداً شتى لتسوية إقامة المهاجرين أو تيسير مغادرتهم دون فرض عقوبات عليهم. وفي بعض الحالات، تمكنت البلدان التي شرعت بالفعل في حملات تسوية الأوضاع قبل اعتماد الاتفاق العالمي من التفكير فيما أنجز لتوجيه خطوات أخرى تصبّ في صلب أهداف الاتفاق العالمي. وبالتالي، قبل اعتماد الاتفاق العالمي، كثّف المغرب جهوده لتنفيذ حملات تسوية الأوضاع على مرحلتين في عامي 2014 و2017. وسمحت هذه الحملات لمزيد من المهاجرين بتسوية أوضاعهم وتجنب الوقوع في وضع غير نظامي، بما في ذلك المهاجرين من الفئات المعرضة للخطر، مثل النساء والأطفال والمهاجرين الذين ليس لديهم عقد عمل. وقد أدى ذلك إلى تسوية أوضاع أكثر من 50,000 مهاجر غير نظامي من أصل 54,000 طلب، أو حوالي 90 في المائة من مجموع الطلبات، مما عاد بالمنفعة على رعايا 112 بلداً. وفي ظل الجائحة وأثارها المدمرة على المجتمعات المعرضة للخطر، بما فيهم المهاجرين، سهّلت مصر تسجيل الأطفال المهاجرين في المدارس للعام الدراسي 2020-2021 حتى لو لم يكن لديهم تصاريح إقامة سارية المفعول.

5- النزوح القسري الممتد وتحركات اللاجئين الواسعة النطاق

على الرغم من أن الدول العربية ترى أن النزوح القسري الذي طال أمده وتحركات اللاجئين على نطاق واسع تشكل تحديات رئيسية تعوق سياسة الهجرة، فقد بذلت بلدان مختلفة جهوداً جادة لتعزيز آليات الحماية وحصول النازحين على التعليم والعمل. وتشكل استراتيجية اللجوء المغربية مثلاً على ذلك. وإن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الجديدة والشاملة لديها أهداف عديدة منها تيسير اندماج المهاجرين في أوضاع غير نظامية وإدارة تدفقات اللاجئين وفقاً لمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي. علاوة على ذلك، أنشأ المغرب مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية الذي سيسعى إلى توثيق المهاجرين في أوضاع غير نظامية والنظر في الطلبات المقدمة من طالبي اللجوء. وفي خضم

بالإضافة إلى ذلك ، فإن الإدارة المتكاملة للمعابر الحدودية والحدود البرية والبحرية تركز بشدة على حماية حقوق المهاجرين ، بغض النظر عن شروط دخولهم إلى المغرب.

8- تطوير نُظُم تبادل البيانات وجمع البيانات الدقيقة والمصنفة

أخيراً، أكدت عدة دول عربية على تطوير نُظُم لتبادل البيانات وجمع بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة من جهة، ولتحسين سُبل عيش المهاجرين، وحصولهم على الحماية، وظروف عملهم من جهة أخرى. وخطت قَطر خطوات واسعة في وضع استراتيجية شاملة لتحسين جمع البيانات المفصلة والدقيقة المرتبطة بسوق العمل وتوظيف العمال المهاجرين. وتسعى استراتيجية التنمية الوطنية الثانية للفترة 2018-2022، من بين أمور أخرى، إلى تحسين حوكمة سوق العمل من خلال تجميع بيانات موثوقة تدعم قاعدة بيانات رقمية وتفاعلية لسوق العمل. وسعت ليبيا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، إلى تعزيز الحوار حول سُبل تطوير نُظُم لتسجيل البيانات المتعلقة بالمهاجرين، ونُظُم تبادل البيانات، ونظام معلومات سوق العمل ذي الصلة بالعمال المهاجرين. كما عبّرت عن عزمها على إجراء دراسات بحثية يمكن الاستفادة منها لوضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن الهجرة.

وفي ظل هذه الخلفية، شددت بعض البلدان على ضرورة جمع البيانات والبحوث التي ترسي الأساس لوضع السياسات القائمة على الأدلة والخطاب العام المستنير. فعلى سبيل المثال، شدّد المغرب على مبادراته المتعددة لتعزيز البحوث على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن وكذلك في سياق مجتمعاته التي تعيش في الخارج من أجل استكشاف مسارات إدماج المهاجرين من جهة، والعلاقة بين الهجرة والتنمية من جهة أخرى.

وكرّرت مصر التأكيد على أهمية جمع بيانات دقيقة ومصنفة بغرض وضع سياسات قائمة على الأدلة، وأنشأت وحدة تحليل بيانات الهجرة تحت رعاية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. كما أنشأت تونس المرصد الوطني

صادقت تونس على الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر ، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة وبرتوكولها الاختياري لمنع وقمع ومعاقة الاتجار بالأشخاص ، وخاصة النساء والأطفال. كما تم تطوير التشريعات والآليات التونسية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر.

وقد رفع المغرب مستوى تشريعاته الوطنية لحماية العمال المهاجرين بإصدار قوانين جديدة لمكافحة الاتجار بالبشر. ويتضمن القانون رقم 14-27 تحديداً أحكاماً تضمن الحماية للنساء والأطفال ضحايا الاستغلال من خلال العمل الجبري والاسترقاق. علاوة على ذلك، فإن أحد الأهداف العديدة لمكتب اللاجئين وعديمي الجنسية في المغرب هو مكافحة الاتجار بالأشخاص.

وفي إطار إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط العمل القطاعية، تعهد لبنان في أول استعراض وطني طوعي لأهداف التنمية المستدامة (2018) باتخاذ تدابير لإنهاء العنف ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد ساعد اعتماد الاتفاق العالمي على دفع الحوار حول كيفية زيادة مواءمة لبنان بين شؤون الهجرة وحقوق الإنسان والقانون الدولي مع الحفاظ على الأولويات الوطنية.

7- تطوير نهج متكامل لإدارة الحدود

تهتم عدة دول عربية اهتماماً شديداً بمجالات السياسات الرامية إلى وضع نهج متكامل لإدارة الحدود وجمع بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة. ومع إنشاء هيئة المنافذ الحدودية في عام 2016، وبعد تنفيذ الاتفاق العالمي، كثّف العراق جهوده لتنفيذ نهج متكامل لإدارة الحدود. ويتمحور هذا النهج المتكامل حالياً حول الإدارة الاستراتيجية والتأزيرية لجميع وظائف الجمارك والتجارة والأمن على الحدود. وفي خضم تزايد حالات الإصابة بـ "كوفيد-19"، أدت الهيئة دوراً رئيسياً في إدارة وتنسيق ضوابط الصحة العامة وحملات التوعية.

في المغرب ، تم تنفيذ العديد من المبادرات المتعلقة بجمع وتحليل بيانات الجودة. ويشمل ذلك إطلاق مرصد الهجرة الأفريقي الذي يسهل تبادل البيانات بين البلدان الأفريقية. وقاعدة البيانات ، التي تديرها وزارة الداخلية ، سهلت الإدارة المثلى لعملية المركزية وتحليل وتبادل واستخدام إحصاءات الهجرة.

للحجرة لرصد الاتجاهات والأنماط المتعلقة بالهجرة ودعم عملية وضع سياسة قائمة على الأدلة.

في تونس، تم إجراء مسح على مستوى الدولة حول الهجرة والعمل جاري للاستفادة من نتائج هذا المسح من خلال إنشاء فرق عمل مواضيعية لتطوير الأوراق البحثية والدراسات والتقارير وورش العمل والمنتديات.

2. استعراض أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين

أ. لمحة عامة والنقاط الرئيسية

وتباينت التقارير الطوعية حول الاتفاق العالمي من حيث شموليتها وإبلاغها عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الثلاثة والعشرين (المرفق الثاني). ويمكن فهم هذا الاختلاف في ظل السياق المحدد للهجرة في كل بلد وتمكّن البلدان من إعداد تقاريرها الوطنية واستعدادها لذلك. وقد اتبعت بعض التقارير الوطنية النموذج المنهجي وأفادت عن تحقيق تقدم في جميع أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين (البحرين والكويت ومصر)، وتناولت بلدان أخرى أهدافاً محددة اعتبرتها متصلة بسياقها (تونس والعراق وقطر ولبنان)، في حين قدمت بقية الدول العربية تقارير عامة تحدد التقدم المحرز نحو تنفيذ الاتفاق العالمي (الأردن والجزائر وجزر القمر وليبيا والمغرب وموريتانيا).

أفادت التقارير المقدمة من الدول العربية عن تحقيق تقدم كبير في أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين على الرغم من الاضطرابات في السنتين الأوليين اللتين أعقبنا اعتماد الاتفاق العالمي. وتكشف التقارير الوطنية المقدمة من الدول العربية أن منظور الهجرة قد أخذ في الاعتبار عند وضع خطط لجائحة "كوفيد-19" وكذلك من منظور أوسع في تصميم الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والخطط الطويلة الأجل. حتى إن الدول التي أبدت تحفظات بشأن كل أو أجزاء من الاتفاق العالمي وأهدافه كانت حريصة على الإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته في تحقيق بعض الأهداف، فضلاً عن الإشارة إلى اهتمامها المستمر بالانخراط في الحوار وتبادل الخبرات وفرص التعاون التي يتيحها الاتفاق العالمي.

أهداف الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

1. جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة.
2. تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلي.
3. تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة.
4. ضمان حيافة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية.
5. تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.
6. تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق.
7. معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها.
8. إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين.
9. تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين.
10. منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية.

11. إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة.
12. تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب.
13. عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملأذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل.
14. تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القنصلي على امتداد دورة الهجرة.
15. تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
16. تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين.
17. القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة.
18. الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات.
19. خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان.
20. تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين.
21. التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً.
22. إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة.
23. تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

أما الأهداف التي حظيت باهتمام أقل فهي الأهداف 8 (إنقاذ الأرواح/المهاجرين المفقودين)، 9 (تعزيز التدابير لمكافحة تهريب المهاجرين)، 11 (إدارة الحدود بطريقة متكاملة)، و14 (الحماية والمساعدة القنصلية على امتداد دورة الهجرة)، و17 (القضاء على التمييز وتعزيز الخطاب العام للتأثير على التصورات بشأن الهجرة)،

وأخيراً، كان من الواضح أنه لم يتم الإبلاغ عن التقدم المحرز في الهدفين 5 (تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية)، و12 (تعزيز إجراءات الفرز والتقييم والإحالة المناسبة)، و16 (تمكين المهاجرين من تحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعي الكاملين)، و22 (إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي).

وأولت الدول العربية، عموماً، اهتماماً كبيراً بالأهداف 1 (جمع البيانات)، 2 (تقليل العوامل التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدنا الأصلي)، 3 (تقديم المعلومات في جميع مراحل الهجرة)، 4 (ضمان الهوية والوثائق القانونية للمهاجرين)، 6 (التوظيف الأخلاقي والعمل اللائق)، 7 (معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها)، 10 (منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته في سياق الهجرة الدولية)، 13 (عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملأذ أخير)، 15 (تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية)، 18 (الاستثمار في تنمية المهارات والاعتراف المتبادل بالمؤهلات)، 19 (خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة في التنمية المستدامة)، 20 (تشجيع إرسال التحويلات بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة)، 21 (تيسير عودة المهاجرين بصورة آمنة تصون كرامتهم وإعادة إدماجهم) و23 (تعزيز التعاون الدولي).

وفي الوقت عينه، تعكس التقارير الوطنية أيضاً الاعتراف بالدوافع الجذرية الأساسية للهجرة من حيث الفقر والنزاع وعوامل الدفع الأخرى.

وتشمل الأمثلة التوضيحية على التقدم المحرز نظام تسجيل السكان ونظام إدارة العمالة الوافدة في البحرين، وقاعدة بيانات غير المواطنين في الأردن، والهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت، وإدارة الإحصاء المركزي في لبنان، وملف الهجرة القطرية في موريتانيا، والمرصد الوطني للهجرة في تونس. كما اضطلعت بعض البلدان بدور إقليمي أو عالمي في الجهود الرامية إلى تحسين بيانات الهجرة. على سبيل المثال، استضافت مصر في أيلول/سبتمبر 2019 المنتدى الأفريقي الخامس للهجرة الذي ركز على بيانات الهجرة في القارة، وفي كانون الثاني/يناير 2020 استضافت أيضاً المنتدى الدولي الثاني لإحصاءات الهجرة (IFMS) وأدى المرصد الوطني للهجرة في المغرب دوراً رائداً في إنشاء المرصد الأفريقي للهجرة التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يهدف إلى وضع سياسات هجرة متجاوبة من خلال توفير بيانات موثوقة عن الهجرة في أفريقيا.

2- تقليل الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدانهم الأصلي

عكست التقارير الوطنية الاهتمام الشديد بالحد من الدوافع السلبية والتحديات الهيكلية التي تحفز الهجرة. وتُدرّك الدول أنه لا يمكن القضاء على هذه الدوافع السلبية دون معالجة الأسباب الجذرية التي تجبر الناس على مغادرة بلدانهم، بما في ذلك النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والتفاوت الاقتصادي. وقد ذُكر ذلك بوضوح في السياسات والأولويات الوطنية للبلدان.

وأفادت البحرين وتونس والجزائر والعراق وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. واستهدفت بعض الجهود الإنمائية الوطنية الاستثمار في المجتمعات المحلية التي تشكل مصادر لتدفقات الهجرة إلى الخارج. وعلى سبيل المثال، تبنت مصر عدة مشاريع مثل "حياة كريمة" و"تكافل وكرامة" و"100 مليون صحة"

تم الإبلاغ عن التقدم المحرز فيها من أكبر عدد من الدول العربية	1 و2 و3 و4 و6 و7 و10 و11 و13 و15 و18 و19 و20 و21 و23	7 ردود أو أكثر
تم الإبلاغ عن التقدم المحرز فيها من عدد مقبول من الدول العربية	8 و9 و14 و17	6 ردود
تم الإبلاغ عن التقدم المحرز فيها من عدد قليل من الدول	5 و12 و16 و22	5 ردود أو أقل

وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية حول التقدم المحرز نحو تحقيق كل هدف. وليس وصف التقدم المحرز في إطار كل هدف بأي حال من الأحوال شاملاً للمعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات الوطنية، ولكن من أجل تقديم لمحة عن التقدم المحرز في المنطقة، أدرجت أمثلة مختارة من بلدان مختلفة للاطلاع على التفاصيل الكاملة عن التقدم الذي أحرزته البلدان، يرجى الرجوع إلى تقارير الاستعراضات الوطنية المتاحة على

<https://migrationnetwork.un.org/country-regional-network/arab-states>

باء. التقدم المحرز في كل بلد نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي

1- جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة

تدرك بلدان المنطقة أهمية جمع واستخدام البيانات لإثراء السياسات والقرارات الرئيسية بشأن الهجرة على جميع المستويات، وبالتالي تنفيذ الاتفاق العالمي. وتبذل العديد من البلدان جهوداً لضمان استخدام البيانات المناسبة والدقيقة في حين وقتها لإدارة عمليات الهجرة.

وقد أفاد الأردن والبحرين وتونس والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا عن تحقيق تقدم في هذا الصدد. ويعكس نوع المدخلات ونظم المعلومات التي تولد هذه البيانات في التقارير الوطنية تزايد الوعي بشأن الآراء الشاملة للهجرة بجميع أنواعها، وحقوق المهاجرين، فضلاً عن أهميتها بالنسبة لجميع الاقتصادات.

وأفادت البحرين وتونس والجزائر والعراق وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. وتشكل المنصة الإلكترونية الوطنية للبحرين حول المعلومات والخدمات المطلوبة والمواقع الإلكترونية الرسمية للكويت التي توفر البيانات والقرارات التنظيمية خير مثال على هذا التقدم المحرز. وإنّ الجهود الرامية إلى زيادة الوعي بخيارات الهجرة الآمنة والمنظمة، مثل مركز حماية ودعم العمال المهاجرين في البحرين، وتسجيل مصر لمواطنيها في الخارج، وورش العمل التي تنظمها لتوعية المجتمعات الأصلية بالهجرة غير النظامية، ودليل الصحفيين للتغطية الإعلامية لقضية الهجرة في تونس، وترجمة "قوانين العمل وقانون المستخدمين في المنازل" وتوزيعها في قطر تشكل أمثلة أخرى على التقدم المحرز في هذا الصدد. في المغرب، تم توفير دليل للموظفين الأجانب للمهاجرين وأصحاب العمل عبر نظام المعلومات TAECHIR.

4- ضمان حياة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية

تشهد المنطقة تبايناً كبيراً بين الدول من حيث قدرتها على التقدم نحو تحقيق هذا الهدف. وفي حالات كثيرة، كانت الدول مقيدة أساساً بسبب نقص المعلومات عن المهاجرين غير النظاميين، فضلاً عن الافتقار إلى القدرات المؤسسية. غير أنه، خاصة أثناء جائحة "كوفيد-19"، تسامحت بعض البلدان مع المهاجرين غير النظاميين ومنحتهم الفرصة لتسوية أوضاعهم.

وأفادت البحرين والجزائر والعراق وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف ووجود العديد من الأمثلة على هذا التقدم. على سبيل المثال، أصدرت البحرين، مستفيدةً من نُظم البيانات الإلكترونية القوية، بطاقات هوية بيو مترية للمهاجرين تحتوي على بياناتهم الرئيسية. وعلى غرار الجزائر، وجهت البحرين نداءً مفتوحاً لمراعاة الاعتبارات الإنسانية للمهاجرين غير النظاميين كما هو الحال في جائحة "كوفيد-19"، من خلال إعفاء العمال المهاجرين من الغرامات والرسوم وإصدار

للبنات المعرضة للخطر والمحافظات الأقل نمواً. وكذلك، وضعت الجزائر برامج إنمائية من خلال التعاون الثنائي مع بلدان أخرى. في سياق خطة "رؤية العراق 2030"، تعطي سياسة الإسكان الوطنية في العراق التابعة لوزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة الأولوية لإنشاء مساكن مناسبة لتمكين العراقيين الذين شردتهم الحرب في الداخل من العودة. وسعت الجهود التي بذلها لبنان إلى تأمين شبكات أمان اجتماعي واقتصادي تعالج الأسباب الكامنة وراء الهجرة من لبنان. وفي تونس، تهدف الاتفاقات الثنائية مع البلدان الأوروبية إلى تعزيز الهجرة النظامية مع إدراج أحكام خاصة بالتضامن من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والحد من البطالة داخل تونس، في حين تدعم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية في البلاد البرامج التي تخلق مناخاً استثمارياً مناسباً، مما يعود بالنفع على الشباب من المناطق الريفية الأكثر عرضة للهجرة غير النظامية.

في المغرب، تم إطلاق نموذج تنموي جديد يهدف إلى إعادة هيكلة وتعزيز الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية لمستخدميه. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق العديد من البرامج المخصصة للشباب فيما يتعلق بالتوظيف ودعم إنشاء مبادرات مدرة للدخل.

3- تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة

في سبيل تحقيق هذا الهدف، تمكنت الدول من الاستفادة من مؤسسات الخدمة المدنية القوية فضلاً عن تبادل المعلومات التقليدي مع الدول الأخرى. غير أن الدول، كما جاء في بعض التقارير الوطنية، شعرت بأنها بحاجة إلى نُظم أقوى وأكثر شمولاً ودينامية لجمع المعلومات وتبادلها من أجل إدارة الهجرة بفعالية أعلى. كما أن الانتشار السريع لجائحة "كوفيد-19" قد تحدى قدرة الدول على تطوير وتعزيز التدابير الضرورية للوقاية من الأمراض والتخفيف من آثارها الاقتصادية التي تحمي المواطنين والمهاجرين على حد سواء.

ومن ناحية أخرى، حرصت بلدان المصدر مثل تونس ومصر على تسهيل التنقل النظامي للمواطنين الراغبين في السفر والعمل في الخارج، بما في ذلك من خلال إنشاء نظام لرقمنة خدمة تصاريح العمل و التي تخص العمال الأجانب بتونس. فعلى سبيل المثال، أبرمت مصر وتونس اتفاقات ثنائية لتوسيع المسارات النظامية لتنقل اليد العاملة.

ومن أجل الحد من الهجرة غير النظامية، تنظم وزارة التكوين المهني والتشغيل في تونس المنتدى السنوي للتشغيل بالخارج لاطلاع الراغبين في الهجرة على طرق الهجرة النظامية وعروض العمل الدولية. وتسعى الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل إلى إصدار وسائل إعلام واسعة النطاق عن فرص العمل المتاحة في الخارج على مواقع الوكالات الدولية ومكاتب التشغيل والعمل المستقل. كما تعمل تونس على إطلاق مبادرات الهجرة الدائرية للشبان المهنيين خلال تمكينهم من اكتساب الخبرة في العديد من البلدان الأوروبية، فضلاً عن دليل هجرة مهني يحتوي على بيانات عن هجرة اليد العاملة. وأخيراً، تقوم تونس أيضاً بتعيين مستشارين في مجال التشغيل لكل مكتب تشغيل وتدريبهم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على فرص وآليات الهجرة النظامية ومخاطر الهجرة غير النظامية.

في المغرب، في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، شرعت وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى، والتشغيل والكفاءة في تبسيط إجراءات إدخال المهاجرين النظاميين واللاجئين في سوق العمل.

6- تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق

من أجل تحقيق هذا الهدف، استعرضت عدة بلدان قوانين العمل وآليات الاستخدام القائمة وقامت بتعديلها و/أو إنفاذها للتأكد من أنها عادلة وأخلاقية، ولحماية العمال المهاجرين من الاستغلال وسوء المعاملة، وبالتالي ضمان العمل اللائق بما يتفق مع المعايير الدولية. ولذلك، أصدرت بعض الدول وصاغت قوانين بشأن حماية جميع العمال المهاجرين، بمن فيهم العاملات المنزليات المهاجرات. وتشمل الدول التي

تصاريح عمل مرنة تسمح لهم بالعمل دون الارتباط بصاحب عمل محدد.

وفي الكويت، تنص المادة 12 من القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية على أنه "يحظر على صاحب العمل الاحتفاظ بأي مستندات أو وثائق اثبات شخصية للعامل المنزلي لديه..." وفي لبنان، إذا ولد أجنبي على الأراضي اللبنانية، يتم الاستحصال على شهادة ميلاد مطابقة لتلك الصادرة للمواليد الجدد اللبنانيين وتقديمها إلى المديرية العامة للأحوال الشخصية؛ وأي طفل يولد على الأراضي اللبنانية لأبوين مجهولي الأصول يعتبر لبنانياً. وأخيراً، أصدرت قطر بطاقات تسجيل لجميع المقيمين في بلديات الدولة، بمن فيهم المهاجرين. كما تعمل قطر على تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من انعدام الجنسية وضمان أن يكون النساء والرجال قادرين على منح جنسيتهم لأطفالهم على قدم المساواة.

5- تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية

تشمل الدول التي أفادت عن تحقيق تقدم في هذا الهدف البحرين وتونس والكويت ومصر والمغرب. وقد أظهرت التقارير الواردة من الدول تبايناً كبيراً في الاستجابة لهذا الهدف وفي جهودها الرامية إلى تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية.

وفي البلدان التي تستقبل اليد العاملة المهاجرة مثل البحرين وقطر، أدخلت إصلاحات قانونية إيجابية تمنح العمال المهاجرين مزيداً من الحرية والمرونة بهدف تعظيم خياراتهم والحفاظ على حقوقهم الإنسانية. وتشكل هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين، التي تقوم بوضع استراتيجية وسياسة عامة فيما يتعلق بتوظيف العمال الوطنيين والمهاجرين وتسهيل عمليات الحصول على تصاريح عمل للمهاجرين مثلاً على التقدم المحرز في هذا الهدف.

وأطلقت الكويت عمليات تشاور مع البلدان المرسلّة للعمالة وعززت الجهود الرامية إلى تيسير إصدار تصاريح عمل للمهاجرين في البلد.

في المغرب ، تم إنشاء آلية مساعدة إنسانية تقدم الدعم المالي لجمعيات المجتمع المدني للقيام بأعمال الإغاثة الإنسانية للمهاجرين في مختلف مدن المملكة.

8- إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين

في هذا الهدف، تلتزم البلدان بتحمل المسؤولية الجماعية والتعاون الدولي لإنقاذ الأرواح ومنع وفيات وإصابات المهاجرين من خلال عمليات البحث والإنقاذ الفردية أو المشتركة. وأفادت البحرين والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف، بما في ذلك الجهود المبذولة لإنقاذ أرواح المهاجرين والتنسيق الدولي بشأن المهاجرين المفقودين.

على سبيل المثال، على الرغم من أن الموقع الجغرافي للبحرين وأنماط الهجرة فيه تحد من تحركات الهجرة إلا عن طريق الجو، إلا أنها انضمت إلى عملية الإغاثة البريطانية لمساعدة اللاجئين في البحر الأبيض المتوسط في عام 2018 كجزء من مبادرة التعاون الدولي، من خلال إرسال فرق طبية متخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يدعم لبنان إنشاء مركز البحث والإنقاذ (MRCC) بالتعاون مع حكومة قبرص ووكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية.

9- تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين

في إطار هذا الهدف، يُتوقَّع من البلدان تكثيف الجهود المشتركة لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته من خلال تعزيز القدرات والتعاون الدولي من أجل منع تهريب المهاجرين والتحقيق مع القائمين في ذلك وتحديدهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم من أجل وضع حد لإفلات شبكات التهريب من العقاب وضمان عدم محاكمة المهاجرين، بل تقديم المساعدة لهم وفقاً للقانون الدولي.

وقد انضمت معظم بلدان المنطقة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واثنين من البروتوكولات الملحق بها حول مكافحة تهريب المهاجرين

أفادت عن تحقيق تقدم في هذا الهدف البحرين وتونس وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب.

وأدخلت تونس وقطر (مثل برنامج التوظيف العادل في قطر) والكويت ولبنان إصلاحات رئيسية فيما يتعلق بحماية اليد العاملة. وصاغ لبنان قانوناً يشمل العمل المنزلي، كما زاد المغرب من حماية العاملات. وأخيراً، تتعاون وزارة القوى العاملة المصرية مع اتحاد الصناعات المصرية والمنظمات الدولية وهيئات القطاع الخاص الرائدة لزيادة الوعي والالتزام في القطاع الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والتوظيف الأخلاقي والممارسات التجارية السليمة لحماية العمال.

وعدلت البحرين مؤخراً القانون المدني رقم 36 لسنة 2012، الذي ينظم العلاقة بين أصحاب العمل في القطاع الخاص وحقوق العمال، لحظر التمييز بين العمال على أساس نوع الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو المعتقد، لضمان العمل اللائق للعمال المهاجرين. كما أدرجت البحرين السلامة المهنية في برنامج عملها (2019-2022) من خلال إنشاء مجلس السلامة والصحة المهنية.

7- معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها

ركزت جهود الدول على تعزيز التعاون مع البلدان المرسلّة للمهاجرين والتنسيق مع البعثات الدبلوماسية، وتعزيز الإطار التشريعي عبر تحسين القوانين أو إنفاذها، وزيادة الوعي بحقوق المهاجرين، وحماية حرية اختيار العمل من خلال نُظُم مرنة لتصاريح العمل، وتحسين الرصد والتفتيش من جانب الهيئات التنظيمية ووكالات استخدام العمال، وتعزيز الجهود الوطنية لمكافحة استغلال المهاجرين والأطفال والاتجار بهم.

وأفاد الأردن والبحرين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف وبذلت جهوداً لتوسيع نطاق حماية المهاجرين للحد من أوجه الضعف، سواء بين مواطنيها المقيمين في الخارج أو المهاجرين الذين يعيشون في هذه البلدان.

والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. تضمنت الجهود المبذولة من قبل البلدان تحسين الأطر التشريعية و آليات التنفيذ على حد سواء بغية منع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا.

وتم تصنيف البحرين، باعتباره من الدول الرائدة في هذا المجال، في المستوى الأول للسنة الثالثة على التوالي في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر. وتميزت الجهود التي تبذلها البحرين بإقامة شراكة واسعة النطاق بين القطاعات، وإطار تشريعي قوي، وإنفاذ قضائي نشيط، وآلية إحالة وطنية، ومراكز إيواء للضحايا.

وتشكل جزر القمر مثلاً توضيحياً آخر على لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد تجلّت جهودها في هذا المجال بالانضمام في حزيران/يونيو 2020 إلى بروتوكول باليرمو، والاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتنقيح قانون العقوبات ليشمل أحكاماً تُعزّز الملاحقة الجنائية للمتجرّين بالأشخاص، وصياغة قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا في البلاد.

وخطا لبنان عدة أشواط نحو الإصلاح القانوني حيث سنّ عدة قوانين بهدف مكافحة الاتجار بالأشخاص. كما تتعاون المديرية العامة للأمن العام في لبنان مع منظمات وجمعيات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات لحماية ضحايا الاتجار. ويقوم المجتمع المدني في لبنان، بالتعاون مع الوزارات المعنية والهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، بتوسيع نطاق أنشطة التوعية والتواصل بشأن الاتجار بالأشخاص. وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية عقوداً مع ملاجئ تديرها منظمات المجتمع المدني التي تستضيف وتقدم الرعاية لعدد من النساء اللواتي يعشن في ظروف اجتماعية صعبة، بمن فيهن عاملات المنازل المهاجرات المعرضات بنسبة عالية لخطر الوقوع ضحايا العنف والاستغلال.

وتعمل موريتانيا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، منذ عام 2018 على إصلاح قوي وشامل لقوانينها المتعلقة بالاتجار بالبشر

والاتجار بالبشر. وأفادت البحرين وتونس والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. فعلى سبيل المثال، أصدرت الكويت ومصر قوانين لمكافحة تهريب المهاجرين، في حين دربت تونس ولبنان مسؤولي الحدود على مكافحة تهريب المهاجرين. كما تم تجهيز المراكز الحدودية بمختبرات للكشف عن الوثائق المزورة، ويتلقى الضباط تدريباً مستمراً على مكافحة التهريب والاتجار بالأشخاص.

ويعاقب القانون المصري رقم 82 لسنة 2016 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين مرتكبي هذه الجريمة ويضمن تقديم المساعدة للضحايا. وضعت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية 2016-2026، فضلاً عن خطط عمل نصف سنوية. علاوة على ذلك، استضافت مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 المنتدى الإقليمي لتبادل المعرفة والتعاون لهيئات التنسيق الوطنية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في 18 دولة أفريقية واقعة على ممرات الهجرة عبر منطقتي وسط وغرب البحر المتوسط.

في المغرب ، يتم رعاية شراكات نموذجية في مكافحة الجريمة العابرة للحدود ، بما في ذلك تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة ، على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية ، بالإضافة إلى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المتخصصة.

10- منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية

في إطار هذا الهدف، أظهرت التقارير الوطنية اهتماماً وجهوداً حثيثة لمكافحة الاتجار بالبشر. تستند قوانين الدول العربية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بالأساس إلى الركائز الثلاث لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو) ألا وهي: منع الجريمة وملاحقة المرتكبين وحماية الضحايا. وقد أفاد الأردن والبحرين وتونس وجزر القمر

اضطلعت بدور رئيسي في إدارة ضوابط الصحة العامة خلال جائحة "كوفيد-19".

واعتمد لبنان استراتيجية الإدارة المتكاملة للحدود (البرية والبحرية والجوية) بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وتحدد الاستراتيجية آلية التعاون الداخلي بين أجهزة أمن الحدود وآلية إدارة المعابر الحدودية الشرعية ومنع التهريب والدخول غير الشرعي للأشخاص والاتجار بالأشخاص. وفي هذا السياق، أنشئ مركز تدريب موحد لإدارة الحدود بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تدريب جميع الوحدات والوكالات الحدودية وضمان التعاون الدولي المستمر مع الشركاء المعنيين.

وسعت الحكومة الليبية في عامي 2019 و2020 إلى التصدي لتحديات الهجرة من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لرسم سياسات واستراتيجيات الهجرة، التي تضم خبراء تقنيين من خلفيات مختلفة، فضلاً عن شخصيات من السلطة التنفيذية ومجلس النواب الليبي في طرابلس. تسعى اللجنة إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل وتتسم بحسن التنسيق تُعالج مسألة إدارة الهجرة بشمولية أعلى في سياق أهداف التنمية المستدامة، وتتضمن الدروس المستفادة من الممارسات الحالية في بلدان أخرى، وتؤكد من جديد الالتزام بسيادة القانون وحقوق الإنسان والتعاون الدولي، ولا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

وأخيراً، في المغرب، تُمنح حماية خاصة للمهاجرين المعرضين للخطر، بما في ذلك في إطار تنفيذ التدابير الأمنية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

12- تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب

لم يحظى هذا الهدف باهتمام كبير في التقارير الوطنية. لكن أدرجت بعض الدول مثل البحرين والعراق وقطر والكويت ومصر بعض الأمثلة على ما تحقّق في هذا المجال. فعلى

وتهريب المهاجرين. وإن النصوص المنقحة التي أقرها البرلمان مؤخراً في تموز/يوليو 2020 متماشية تماماً مع أهداف الاتفاق العالمي ذات الصلة، وتأخذ في الاعتبار تطور صورة الهجرة في موريتانيا.

وفي المغرب، يتضمن القانون رقم 14-27 أحكاماً تضمن الحماية لضحايا الاستغلال من خلال العمل الجبري والاسترقاق، فضلاً عن القانون رقم 12-19 الذي يُعرّف شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمالات المنزليات، مما يشكّل خطوة إيجابية نحو الإنصاف لهذه الفئة من العمال.

اعتمدت الكويت في ديسمبر 2019 نظام الإحالة الوطني لمنع الاتجار بالبشر بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة.

وأخيراً، فإن تم إنشاء آلية وطنية لتوجيه وإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص في تونس، وكذلك توفير الرعاية الطبية المجانية لضحايا الاتجار وفقاً للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016، بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والمنظمات الدولية.

11- إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة

بذلت عدة دول في المنطقة جهوداً بهدف تنفيذ سياسات إدارة الحدود مع المحافظة على سيادة الدولة وتمتّع المهاجرين بحقوق الإنسان. وقد بذلت جهود لتحقيق هذا الهدف من خلال التعاون الثنائي والإقليمي والدولي بغية تبادل المعارف والممارسات الفضلى في هذا المجال.

وعلى سبيل المثال، أنشأت الجزائر لجاناً مشتركة مع البلدان المجاورة جمعت بين ولاية المحافظات الحدودية ونظرائهم في النيجر ومالي. وتعاونت جزر القمر والعراق مع شركاء مثل المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز القدرة على إدارة الحدود. واعتمد العراق نهجاً متكاملًا في إدارة الحدود، لا سيما منذ إنشاء هيئة المنافذ الحدودية بموجب القانون في عام 2016. وتُنسّق الهيئة الإدارة الاستراتيجية لجميع وظائف الجمارك والتجارة والأمن على الحدود، وقد

وعدم معاقبة المهاجرين المهربين (مثل مصر)، وإيجاد بدائل لمرافق الاحتجاز (مثل مراكز الايواء في الكويت)، وحظر الاعتقال التعسفي (مثل لبنان)، وإعادة تقييم وضع مراكز الاحتجاز الحالية (مثل ليبيا).

في البحرين على سبيل المثال، لا يمكن احتجاز المهاجرين خلال إجراءات العودة إلا إذا تم خرق شروط الإقامة بموجب قانون الأجانب (الهجرة والإقامة) لعام 1965 وتعديلاته. وإلى جانب قانون الإجراءات الجنائية الصادر في المرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2002، يشكّل قانون الأجانب لسنة 1965 (الهجرة والإقامة) وتعديلاته إطاراً قانونياً متكاملاً لحماية هذا الحق.

وفي لبنان، اعتمد المشرعون القانون رقم 65 بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2017، الذي يُجرّم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويحظر قانون أصول المحاكمات الجزائية الاحتجاز التعسفي للأشخاص المقيمين في لبنان ويحدد فترة الاعتقال التي لا يجب تجاوزها. ولا تقوم المديرية العامة للأمن العام بـ التوقيف الإداري" إلا في الحالات التي تكون فيها الإقامة غير شرعية أو عند الدخول غير الشرعي إلى لبنان. وبالتالي، وكبديل للاحتجاز، يمنح المخالفون مهلة لتصحيح أوضاعهم والحصول على كفيل لبناني.

وفي ليبيا، شكلت وزارة الداخلية لجنة خاصة لإعادة تقييم وضع بعض مراكز الاحتجاز. وأصدرت قرارات بإغلاق عدة مراكز احتجاز.

وفي الكويت، خلال جائحة "كوفيد-19"، أنشأت وزارة الداخلية مراكز ايواء للعمال المهاجرين المتعاقدين، حتى يتمكنوا من حجز تذاكر سفرهم والعودة إلى بلدانهم بعد الإغلاق. وفي هذه المراكز، تم تزويد المهاجرين بجميع الخدمات الأساسية، بما في ذلك الوجبات الغذائية والمستلزمات الصحية.

سبيل المثال، ولتعزيز اليقين في عملية الهجرة، تسعى البحرين وقطر إلى توفير المعلومات الضرورية والكافية والمتسمة بالشفافية من خلال عدد من المنصات الإلكترونية الحكومية، بما في ذلك إجراءات وشروط الدخول أو الإقامة أو العمل بطريقة تسهل على جميع المهاجرين الوصول إليها واستخدامها. على سبيل المثال، أنشأت البحرين المنصة الإلكترونية لهيئة تنظيم سوق العمل وإدارة شؤون الجنسية والجوازات والإقامة بالإضافة إلى المنصة الإلكترونية المركزية، جميعها بلغات متعددة.

وتقوم مصر حالياً، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، باستعراض "المبادئ التوجيهية الوطنية بشأن جمع الأدلة والتحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الاتجار بالبشر وحماية الضحايا في سياق القانون". ومن المتوقع أن تعزز إمكانية التنبؤ بالإجراءات القانونية المتعلقة بالاتجار بالبشر وحماية الضحايا.

ويتخذ العراق تدابيراً لتيسير عودة العراقيين المقيمين في الخارج والسماح بإعادة إدماجهم بصورة تصون كرامتهم، ولا سيما العراقيين الذين لا يحملون إقامة شرعية وأوراقاً ثبوتية. وأخيراً، أصدرت الهيئة العامة للقوى العاملة في الكويت القرار رقم 1486 في عام 2015 بشأن تطبيق عقد العمل النموذجي، وهو متوفر على النظام الإلكتروني. ولتعزيز القدرة على التنبؤ وتمكين المهاجرين وأصحاب العمل من اتخاذ قرارات مستنيرة، يعرض موقع الهيئة الإلكتروني¹⁵ جميع القرارات التنظيمية لسوق العمل والتطورات التشريعية حتى يطلع العمال مسبقاً على معظم القرارات التنظيمية في سوق العمل.

13- عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كملأذ أخير، والعمل على إيجاد بدائل

أفادت البحرين وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. واتخذت بعض الدول تدابير لضمان حرية تنقل المهاجرين (مثل البحرين)،

15- تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية

أفاد الأردن والبحرين والجزائر وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. وأشارت هذه الدول إلى أن المهاجرين استفادوا من الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية، بما فيها الرعاية الصحية خلال جائحة "كوفيد-19" الحالية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، حظي المهاجرون باهتمام كبير من السلطات العامة، وقُدِّمَت الرعاية الصحية والاجتماعية مجاناً لجميع المهاجرين دون الحاجة إلى طلب وثيقة تثبت هويتهم أو وضعهم القانوني.

وبذلت البحرين جهوداً أخرى حيث منحت المهاجرين حق التنظيم في نقابات عمالية، كما يسَّرت حرية التقاضي أثناء الإجراءات القضائية وفقاً للمادة رقم 6 من قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 36 لسنة 2012 بهدف تسوية أي نزاع ينشأ في إطار العمل.

أما في مصر، فقررت وزارة التربية والتعليم، في إطار تيسير الخدمات الأساسية خلال جائحة "كوفيد-19"، إعفاء الأطفال من شرط الحصول على تصريح إقامة ساري المفعول للعام الدراسي 2020-2021، في حين تم إدراج المهاجرين في البرنامج المصري للكشف المبكر عن الإصابة بفيروس التهاب الكبد سي والإحالة للعلاج (المسمى مبادرة "100 مليون صحة") وكذلك في نُظُم التأمين الصحي.

في المغرب ، تم إنشاء الوصول إلى خدمات " Allio 080-100-47-47 (YAKADA) من قبل وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتوفير المعلومات اللازمة حول فيروس كورونا ، حول المبادئ التوجيهية للرعاية والتدابير التي تقوم بها الحكومة.

وضع المغرب إطاراً مرجعياً لإجراءات التشغيل الموحدة لنظام توجيه ورعاية المهاجرين ، والذي يرسخ إدارة إنسانية للحدود ويركز على استقبال المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يصلون بطرق غير نظامية، وتوجيههم ورعايتهم ومرافقتهم ومتابعتهم.

14- تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون الفئصلي على امتداد دورة الهجرة

أفادت البحرين والعراق والكويت ولبنان والمغرب ومصر بالجهود التي بذلتها لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تعزيز الحماية والتعاون الفئصلي خدمة لمواطنيها في الخارج أو المهاجرين في أراضيها. وعلى سبيل المثال، إن تطبيق "وجهتي" على الجوال في البحرين هو خدمة مجانية مقدمة للبحرينيين تُسهِّل عملية التواصل بين البعثات الدبلوماسية للبحرين والمواطنين المسجلين في الخدمة في حالات الأزمات، والطوارئ، والكوارث الطبيعية بهدف إجلائهم وتنسيق عودتهم للدولة سالمين.

ويبذل العراق جهوداً لربط العراقيين المقيمين في الخارج بالسفارات العراقية من أجل تيسير عودتهم وإعادة إدماجهم بصورة تصون كرامتهم. وفي هذا الصدد، تنشر وزارة الهجرة والمهجرين مسؤولين من الوزارة في السفارات العراقية في الخارج لدعم إدارة حالات العودة المعقدة. وتشرف وزارة الهجرة والمهجرين على إنشاء مجالس مجتمعية في تركيا وإيران وبلدان أخرى تتواجد فيها أعداد كبيرة من العراقيين لتسهيل التواصل والاتفاق مع جميع المهاجرين.

ويستمر الحوار الجاري في الكويت بين الهيئات التنظيمية للقوى العاملة والبعثات الدبلوماسية لتحديد المشاكل وحلها.

أخيراً في المغرب ، عمل جهود للتنسيق مع الممثلات الفئصلية للبلدان الأصلية من أجل العودة الطوعية للمهاجرين في ظروف تحترم كرامتهم وحقوقهم ؛

إلى أن لبنان ومصر أدرجا المهاجرين أيضاً في التشريعات الوطنية الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، تحمي القوانين المحلية اللبنانية حرية التعبير والرأي، في ظل احترام حقوق الآخرين. وعملت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على وضع مشاريع قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة. وتشمل تعديل قانون العنف الأسري وإعداد مشروع قانون لمكافحة التحرش الجنسي في مكان العمل وفي الأماكن العامة.

في المغرب ، مبدأ المساواة في المعاملة بين المواطنين والأجانب مكرس في دستور المملكة لعام 2011. وبهذا المعنى ، تحظر المادة 23 من الدستور "أي تحريض على العنصرية والكرهية والعنف" ، بينما تنص المادة 30 على أن "يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية الممنوحة للمواطنين المغاربة ، وفقاً للقانون. علاوة على ذلك ، إدراج قيم التسامح ومراعاة التنوع الثقافي في المناهج والكتب المدرسية والحياة المدرسية وتدريب المعلمين في مجال التعليم.

18- الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات

أفادت البلدان عن توفيرها التدريب وتمكين مواطنيها من المنافسة بشكل أفضل في كل من السوق المحلي (البحرين وتونس وقطر والكويت ومصر والمغرب) وفي الخارج (تونس ولبنان ومصر).

في البحرين، يحق للعمال المهاجرين الحصول على برامج التوجيه والتدريب المهني، التي تسهم في تطوير المعلومات والمهارات. وفي إطار تنفيذ هذه السياسة، أنشأت البحرين آلية لتقييم المهارات والمؤهلات بهدف فحص الشهادات الأجنبية ومقارنتها على أساس مستويات الإطار الوطني للمؤهلات. وقد تم إنشاء منصة إلكترونية مركزية تسمح للمهاجرين بتقديم طلبات معادلة وتقييم شهاداتهم الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي خارج البحرين، والتي يفترض عموماً أنها صالحة، لكنها تخضع لإجراءات خاصة للمعادلة والتقييم في بعض التخصصات المحددة.

16- تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين

من أجل تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة، أفادت البلدان التي عملت على هذا الهدف (البحرين وقطر والكويت ومصر والمغرب) عن قوانين وسياسات وآليات مختلفة تسمح للمهاجرين بالتمتع بحقوق الإنسان وممارسة حقوقهم الثقافية وحررياتهم الدينية، في حين امتدت جهود المغرب أيضاً لتشمل المغاربة المقيمين في الخارج.

وعلى سبيل المثال، فالبحرين يفوق عدد العمال المهاجرين عدد المواطنين ويمثل المهاجرون 78 في المائة من القوى العاملة. وتعتبر البحرين الضمان الاجتماعي أحد أهم أولوياتها من أجل تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي – كما هو مذكور في برنامج عمل الحكومة للسنوات 2019-2022. ومن أجل تعزيز الاحترام المتبادل لثقافات وتقاليد وعادات المجتمعات المحلية والمهاجرين، تُشجّع البحرين وتدعم تشكيل منظمات مجتمعية مثل الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية وفقاً للشروط والضوابط الواردة في المرسوم بقانون رقم 21 لسنة 1989.

وقد ضمنت البحرين للمهاجرين التمتع بحقوقهم في ممارسة حريتهم الدينية كمظهر من مظاهر الاندماج الاجتماعي، وذلك بالسماح للمهاجرين بممارسة الطقوس والاحتفالات الخاصة بمختلف الطوائف والأديان التي يعتنقونها في مرافق خاصة تخصصها لهم الحكومة.

17- القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة

أفادت البحرين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. وأكدت المعلومات الواردة في التقارير الوطنية للدول من جديد التزامها بهذا الهدف و أشارت إلى قوانين وسياسات وطنية توضيحية تعاقب على التمييز وتشجع التسامح مع المهاجرين واحترامهم. إضافة

النظام من التمتع بمعدل اندماج مرتفع يتجاوز 80 في المائة في سوق العمل التونسي والدولي.

أخيراً ، نفذ المغرب عدة مبادرات لدعم المهاجرين في التدريب المهني بما في ذلك توسيع نطاق الوصول إلى مؤسسات التدريب المهني للمهاجرين واللاجئين بنفس الطريقة للمغاربة.

19- خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان

تشمل الدول التي أفادت عن تحقيق تقدم في هذا الهدف الأردن والبحرين وتونس والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب. وتشير هذه التقارير إلى اعتبار المهاجرين في الخارج أطرافاً فاعلة في التنمية. وقد تجلّى ذلك بشكل خاص في التشريعات والسياسات الوطنية الخاصة ببلدان المصدر، التي تهدف إلى إشراك المهاجرين بشكل استباقي وتشجيع المواطنين في الخارج على العودة والمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية (مثل الأردن وتونس ولبنان ومصر).

وفي لبنان، أنشأت المديرية العامة للمغتربين في وزارة الخارجية والمغتربين صفحة على موقع فيسبوك مخصصة لتسليط الضوء على قصص النجاح اللبنانية وتعزيز علاقات المهاجرين مع وطنهم الأم¹⁶. علاوة على ذلك، تمنح المديرية العامة للأمن العام أيضاً إقامات مجاملة للمهاجرين من جميع الجنسيات المتزوجين من نساء لبنانيات وأطفالهم.

وفي ليبيا، يشكّل المهاجرون من النيجر ومصر غالبية المهاجرين. وفي هذا الصدد، تم تشكيل لجنة حكومية متعددة القطاعات لدراسة أوضاع المهاجرين المصريين والنيجريين، بهدف وضع أفضل السياسات لتنظيم دخولهم وأوضاعهم والاستفادة منهم بطريقة منظمة في سوق العمل الليبي.

وعزّزت وزارة القوى العاملة في مصر انتشار مراكز التدريب المهني بهدف صقل مهارات الشباب المصري والمهاجرين وقابلية توظيفهم. ومن خلال تجديد العديد من مراكز التدريب المهني، تستثمر مصر في استحداث فرص عمل للشباب في مختلف القطاعات. إضافة إلى ذلك، وقعت الجامعات الوطنية اتفاقات مع نظيراتها الدولية لمنح خريجها شهادات مزدوجة؛ أي شهادة من جامعة مصرية وأخرى من جامعة دولية.

وأنشأت غرفة تجارة وصناعة الكويت في عام 2003 مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير، الذي يقدم برامج تدريبية قصيرة الأجل وبرامج مهنية وبرامج طويلة الأجل تلبي الاحتياجات المتجددة للعمال في بيئة الأعمال المحلية، وتؤهلهم لمواكبة التطورات الجديدة وتوسيع معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم والاطلاع على مخاطر الأعمال. ويتعاون المركز في تنفيذ برامج مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية.

وفي لبنان، تدعم وزارة التربية والتعليم العالي الشراكات والبرامج الثنائية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بهدف تعزيز تنمية المهارات ونقلها وتناوبها. وتشمل هذه الشراكات برامج تبادل الطلاب والمدرسين والمنح الدراسية وبرامج تبادل الخبرات التقنية والتدريبات والتدريبات الداخلية، التي توفر للمستفيدين خيارات متعددة عند إنجازها مثل البحث عن عمل أو العمل لحسابهم الخاص.

كذلك استثمرت تونس في برامج التعليم العالي وتنمية المهارات، مما أدى إلى الاعتراف بشهادات التعليم العالي التونسية على الصعيد الدولي، لا سيما في تخصصات الهندسة والطب والصحة والصناعات التكنولوجية والاتصالات، إلخ. وتحاول تونس تطوير نُظُم التدريب المهني في جميع التخصصات والمجالات من خلال تبني معايير دولية وتجارب ناجحة، بهدف تمكين خريجي هذا

الوافدة على وتيرتها المعتادة في الأشهر الأخيرة، حيث قام المغتربون اللبنانيون بتحويل الأموال عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية لدعم أسرهم في لبنان. لكن لا تزال رسوم التحويل الأعلى في العالم، وفقاً للبنك الدولي¹⁸.

وفي المقابل، شهدت التحويلات الصادرة انخفاضاً كبيراً لعدة أسباب. أولاً، انخفض عدد العمال المهاجرين في لبنان بشكل ملحوظ منذ نهاية عام 2019، نتيجة الأحداث التي وقعت وانفجار مرفأ بيروت والأزمة الاقتصادية، وكلها حدت من قدرة الشعب اللبناني على توظيف المهاجرين. ثانياً، لم يعد العمال المهاجرون المقيمون في لبنان الآن يستطيعون إرسال التحويلات المالية إلى أسرهم في الخارج كما في السابق.

أخيراً، في المغرب، يجري اتخاذ تدابير لرقمنة الخدمات لفتح حسابات بنكية جديدة لزيادة خفض معدلات تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

21- التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً

أفادت البحرين وتونس والعراق والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. وأعدت مصر المصريين الذين تقطعت بهم السبل في الخارج خلال جائحة "كوفيد-19"، ونظّم العراق برامج لعودة النازحين داخلياً وإدماجهم. وعلى غرار تونس، يتعاون العراق أيضاً مع بلدان المقصد لتيسير عودة مواطنيه في الخارج الذين هم مهاجرين غير نظاميين. وركزت الكويت ولبنان وليبيا على عودة ضحايا الاتجار والمهاجرين غير النظاميين طوعاً.

ويجري تيسير إعادة دخول المهاجرين التونسيين غير النظاميين في الخارج من خلال التعاون والعلاقات الثنائية

وأدرجت تونس الهجرة في خطة التنمية الخمسية للفترة 2016-2020 لدعم مساهمة المواطنين التونسيين المقيمين في الخارج في التنمية. كما أن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد مسؤولة عن توفير المعلومات والدعم للمواطنين التونسيين المقيمين في الخارج بهدف تنفيذ المشاريع الصناعية والخدماتية، في حين يسعى برنامج "المهاجرون من أجل التنمية" إلى دعم رواد الأعمال من بين المواطنين التونسيين المقيمين في الخارج حتى يتمكنوا من إطلاق مشاريع مبتكرة وخلاقة في تونس.

وأخيراً، نفذ المغرب عدة مشاريع منها إنشاء منصة Maghribcom الهادفة إلى تبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين مهارات المغاربة المقيمين بالخارج والشركاء الوطنيين فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار ونقل التكنولوجيا والخبرة.

20- تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين

أفادت البحرين وتونس وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. وقد اتخذت بلدان المصدر وبلدان المقصد على حد سواء تدابيراً تضمن سير التدفقات والتحويلات المالية (مثل البحرين). وحرصت بلدان المصدر بشكل خاص على وضع قوانين وسياسات تمنح بعض الامتيازات لمواطنيها في الخارج (مثل تونس ومصر).

وذكرت بعض التقارير الوطنية أنّ ارتفاع الرسوم المفروضة على التحويلات المالية يشكل أحد أبرز التحديات (مثل لبنان). وفي لبنان، تمثل التحويلات المالية من المهاجرين اللبنانيين 12.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي¹⁷. وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى أنّ التحويلات المالية بلغت 7.313 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من الأزمة الحالية في لبنان، حافظت التحويلات

¹⁷ <https://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaisues/brief/migration-remittances-data>

¹⁸ على سبيل المثال، لا يزال تحويل الأموال من أسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة من الأعلى كلفة في العالم، حيث تبلغ معدلات العمولة 12 في المائة وحوالي 12.5 في المائة و13 في المائة على التوالي. <https://www.knomad.org/sites/default/files/2019-04/Migrationanddevelopmentbrief31.pdf>

وأخيراً في المغرب ، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الثنائية حول الضمان الاجتماعي مع العديد من الدول الأجنبية التي تستضيف مواطنين مغاربة. علاوة على ذلك ، هناك المزيد من اتفاقيات الضمان الاجتماعي مع البلدان الأصلية للمهاجرين في المغرب قيد الدراسة.

23- تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

قام الأردن والبحرين وتونس والجزائر والعراق والكويت وليبيا ومصر والمغرب باستكشاف فرص التعاون الدولي، ودخل العديد منها في اتفاقات عالمية أو ثنائية تحكم الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. فأبرمت اتفاقات ثنائية (مثلاً مع البلدان المجاورة والمحاذية)، واتفاقات إقليمية/متعددة الجهات (مثلاً مع الاتحاد الأوروبي) واتفاقات عالمية بشأن مجموعة من المسائل المتعلقة بهجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار بالبشر. ولتجنب التكرار، ترد تفاصيل محددة أكثر حول التعاون الإقليمي في القسم التالي.

بالإضافة إلى ذلك ، يجعل المغرب التعاون الدولي والإقليمي ركيزة من ركائز التزامه بالهجرة ويتجلى ذلك على المستوى الإقليمي.

التي تربط تونس بالعديد من البلدان، ولا سيما ألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا وفرنسا. ووضعت تونس خارطة طريق وطنية للعودة الطوعية وإعادة الإدماج بهدف تيسير عملية إدماج المهاجرين التونسيين العائدين، وعقدت سلسلة من ورش العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين. وأنشأت آلية وطنية للمساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وهي "تونسنا"، بديوان التونسيين بالخارج بهدف تعزيز إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين التونسيين العائدين من الدول الأوروبية المشاركة في الآلية (ألمانيا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا).

تفضل الحكومة المغربية تنفيذ حلول مستدامة ، وهي البرنامج الوطني للعودة الطوعية إلى بلد المنشأ ، بما في ذلك مشاريع إعادة الإدماج ، من جهة ، أو تسوية أوضاع الإقامة والاندماج في النسيج الاجتماعي والاقتصادي الوطني ، على من جهة أخرى؛

22- إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة

أفادت البحرين وتونس والكويت ومصر عن تحقيق تقدم في هذا الهدف. وقدمت بلدان المقصد أنواعاً من استحقاقات الضمان الاجتماعي للمهاجرين مثل التأمين ضد البطالة (البحرين) والشكاوى المقدمة من العمال المهاجرين والتي لم يصدر بشأنها أحكام (الكويت). وتوصلت مصر إلى اتفاقات ثنائية مع عدة بلدان لتضمن تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك ، تسعى تونس من خلال الاتفاقيات الدولية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الحماية الاجتماعية والأمن. على وجه الخصوص ، مع البلدان ذات المغتربين التونسيين وكذلك من خلال تكييف النظم القانونية للضمان الاجتماعي للاستجابة لتطلعات التونسيين في الخارج وبما يتماشى مع شروط إقامتهم.

3. التعاون الإقليمي

أ.ف. التعاون الثنائي

المهاجرين الأصلية في الأردن، وذلك لضمان اتباع نهج أكثر شمولية إزاء احتياجات الأردن من هجرة اليد العاملة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والعمل والاتفاق العالمي.

وأخيراً صادقت دولة الكويت على 19 اتفاقية عمل دولية و 21 مذكرة تفاهم ثنائية مع الدول الراسلة للعمالة.

ب.أ. التعاون المتعدد الأطراف

أفادت عدة دول بالجهود التي تبذلها في مجال التعاون المتعدد الأطراف، ومشاركة وكالات الأمم المتحدة في معظمها، حيث قامت البحرين والكويت مثلاً بتمويل التدريب الإقليمي والتدخلات الأخرى في مجال إدارة الهجرة، وساهمت في استحداثها. وسعت الدول العربية إلى إقامة شراكات متعلقة بالهجرة من خلال هيئات إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وغيرها.

فعلى سبيل المثال، تشارك جزر القمر بنشاط في وضع السياسات والاستراتيجيات والأطر التي تسمح للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، والإسكوا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي بتنفيذ الاتفاق العالمي.

وعلى الرغم من امتناع ليبيا عن التصويت على الاتفاق العالمي وكونها وثيقة غير ملزمة، إلا أن ليبيا حضرت جميع ورش العمل المواضيعية وورش عمل بناء القدرات التي عقدتها جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة والإسكوا في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وأعقبها استعراض إقليمي. وتهدف ليبيا من خلال متابعة

ركّز التعاون الثنائي كثيراً على إقامة شراكات لإدارة الحدود مع البلدان المجاورة. ولكي تفي تونس والجزائر والمغرب بالتزاماتها مع البلدان المجاورة، تنظم الحكومة الجزائرية، على سبيل المثال، اجتماعات دورية بين ولاية المحافظات الحدودية في الجزائر ونظرائهم في البلدان المجاورة. وتساعد آلية الحوار هذه على تقييم القرارات والإجراءات الثنائية بشأن القضايا والمسائل ذات الاهتمام المشترك لكلا البلدين.

إضافة إلى ذلك، فإن هجرة اليد العاملة من وإلى الدول العربية (مثل الأردن والبحرين وقطر والكويت ومصر) عنصر أساسي في اتفاقات التعاون الثنائية من أجل التوصل إلى رؤية شاملة تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. وأطلقت تونس والمغرب شراكات ثنائية جيدة مع الدول الأوروبية وكندا.

وترى البحرين أن استدامة نمو الاقتصاد تتطلب إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل الاستجابة للاحتياجات المتغيرة في سوق العمل إلى العمالة الفنية المؤهلة في مختلف التخصصات. مما أدى إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع عدد من الدول الأخرى، بما في ذلك إندونيسيا وروسيا، وكينيا، وليبيا والهند.

وقبل تفشي جائحة "كوفيد-19"، كانت وزارة العمل الأردنية تعمل على تحديد أسواق عمل بديلة وأبرمت اتفاقاً مع ألمانيا، يمكن تكرارها مع دول المقصد الأخرى. غير أنه يجب اتخاذ مزيد من التدابير السياسية والتشريعية ضمن تعاون ثنائي أكثر استهدافاً في مجال العمل المؤقت مع بلدان العمال

والمنظمة الدولية للهجرة لتوسيع المعرفة بقضايا الهجرة، وأدخلت درجة الماجستير في أبحاث الهجرة الدولية في المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية.

جيم. ملاحظات وتأملات بشأن التعاون الإقليمي

ما زالت المنطقة العربية تعاني من الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة والتحديات الاقتصادية التي لطالما كانت من دوافع الهجرة فيها. وقد كان عام 2020 عاماً حافلاً بالتحديات الجمة مع استمرار جائحة "كوفيد-19" وأثارها التي لا تزال تُكتشف على جميع مستويات المجتمع والاقتصاد والسياسة. ولا تزال معظم البلدان المرسلة للمهاجرين هي بلدان عبور أيضاً، في حين تستقبل بلدان أخرى العمال المهاجرين في الغالب. وفي هذا السياق، يتم الترحيب بالاتفاق العالمي بصفته يُسرّع وتيرة الجهود التي تبذلها البلدان بهدف تحسين إدارة تحديات الهجرة. وقد أكدت التحديات المشتركة الناجمة عن جائحة "كوفيد-19"، والاعتماد المتبادل على هجرة اليد العاملة، وامتداد الأزمات الإنسانية في المنطقة، على الحاجة إلى شراكات إقليمية وعالمية.

ويمكن الاستفادة من التقدم في الاعتراف بالأليات والشراكات في مجال التعاون الإقليمي والدولي والانخراط فيها واستخدامها لتعزيز القدرات الوطنية في العمل على تنفيذ الاتفاق العالمي عبر مجموعة من الأهداف. وينبغي أن يستمر التركيز على تعزيز التعاون الإقليمي، وربما توسيع نطاقه ليشمل مجالات أخرى في تحديات الهجرة من خلال الشراكات القائمة بين المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وشبكات الأمم المتحدة الوطنية المعنية بالهجرة، والإسكوا، والشراكات في إطار جامعة الدول العربية، والجهود المشتركة الرامية إلى دعم الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار، يمكن استخدام نتائج هذا التقرير الإقليمي كدليل يمكن للشركاء المعنيين من خلاله تحديد فرص المساعدة الفنية، والاقتراب بشكل استباقي من الدول

الأنشطة المتعلقة بالاتفاق العالمي إلى مراقبة التطورات في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من قبل الدول التي صوّتت لصالحه، فضلاً عن الجوانب الإيجابية والسلبية والدروس المستفادة من تنفيذه. وتسعى ليبيا أيضاً إلى الاستفادة من كل هذه المعلومات لتتمكن من تحديث وإعادة تقييم موقفها بشأن الاتفاق العالمي باستمرار.

في كانون الثاني/يناير 2018، قدم الملك محمد السادس خطة عمل أفريقية حول الهجرة في القمة الثلاثين للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتتمثل رؤيتها في جعل الهجرة "أداة للتنمية المشتركة، وركيزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأداة للتضامن". وأنشأت المبادرة الملكية المرصد الأفريقي للهجرة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في الرباط في عام 2018، بهدف تطوير وتحليل وتبادل المعلومات بين الدول الأفريقية وإرساء الحوكمة الرشيدة في إدارة الهجرة الأفريقية. كما قدم المغرب مساهمات قيمة في المشاورات القارية حول سياسة الهجرة في أفريقيا 2018-2030 والمنتدى الأفريقي حول الهجرة في عام 2018. كما شارك المغرب في رئاسة المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعامي 2017 و2018 مع ألمانيا واستضاف المؤتمر الحكومي الدولي للاتفاق العالمي في عام 2018.

وفي الوقت عينه، تعمل تونس على التصديق على اتفاقيات ومواثيق العمل الدولية التي تركز الحق في الضمان الاجتماعي، وأبرمت 23 اتفاقية ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي مع أبرز الدول الأوروبية التي تستخدم العمالة التونسية وبعض الدول العربية، في أعقاب اتفاقية الضمان الاجتماعي بين دول اتحاد المغرب العربي في عام 1992، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995 وإصدار قرار مجلس أوروبا القاضي بتنفيذ المادة 65 منها، التي تمكّن مواطني البلدان المشاركة بالكامل في اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمقيمين شرعياً في أحد بلدانه من التمتع بجميع استحقاقات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم. وفي إطار هذا الهدف، شاركت تونس في الشبكة الأكاديمية للهجرة في شمال أفريقيا (NAMAN) التي تُعنى بإنتاج المعرفة ونشرها، وأطلقت المدرسة الصيفية للهجرة بالتعاون مع المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية

الإبلاغ عن التقدم المحرز في تحقيق الاتفاق العالمي كأداة مشاركة تُيسّر وتعزز الدعم الفني للشركاء، مع حفاظ الدول على ملكيتها الكاملة وقدرتها على المبادرة إلى تحديد نوع المساعدة الفنية التي ترغب في تلقيها وكيف ترغب في الحصول عليها.

الأعضاء لمناقشة إمكانية توفير مزيد من الدعم. ويكفل هذا النوع من المشاركة الاستباقية استجابة الشركاء الدوليين في إطار الاتفاق العالمي للتحديات والفرص التي أثارها الدول في هذا التقرير. وبالتالي، بدلاً من الإبلاغ عن التحديات والفرص من خلال التقرير، قد تبدأ البلدان في النظر إلى

4. وسائل التنفيذ

الشراكات الشاملة لعدة بلدان و عدة مجتمعات للنهوض بعملية تنفيذ الاتفاق العالمي.

1- الشراكات التعاونية

حددت جميع التقارير الوطنية أن تعدد الشبكات والشراكات وأشكال التعاون الدولي والإقليمي التي تم وضعها للمساعدة في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي تشكل عنصراً محورياً في تنفيذه. والواقع أن عملية تنفيذ سياسة الاتفاق العالمي في المنطقة العربية لم تنشأ في فراغ. بل إن مناخاً مؤاتياً ومشجعاً للسياسات، حيث تكاتف العديد من أصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين لتعبئة الموارد وتقديم الدعم السياسي، هو الذي قاد العملية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي وما تلاها. وإن الاجتماعات وجولات التشاور العديدة التي تضافرت لتيسير اعتماد الاتفاق وتنفيذه خير مثال على ذلك. وفي عامي 2017 و2018، شاركت غالبية الدول العربية في جلسات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، التي عقدت على التوالي في برلين ومراكش. وكان أحد الأهداف الرئيسية لجلسات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية هو تيسير المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي، وتعبئة الموارد وتيسير دعم العملية¹⁹. في تموز/يوليو 2017، عقدت جامعة الدول العربية، بصفتها الأمانة الفنية لعملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، اجتماعاً استثنائياً بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين خرج عنه رسائل رئيسية تعكس أولويات المنطقة ليتم إدراجها في الاتفاق العالمي. وبعد شهرين، عقدت المنظمة الدولية للهجرة، و الإسكوا، وجامعة الدول العربية اجتماع تشاوري إقليمي ناقش فيه أصحاب المصلحة تصوراتهم

إن مدى إمكانية تنفيذ الاتفاق العالمي والتوصل إلى تنسيق السياسات مع أهداف التنمية المستدامة يتوقف إلى حد كبير على القدرات الوطنية والموارد المالية والبشرية للبلدان، وكذلك على مناخ السياسات الإقليمي والدولي الذي يعزز الشراكات وأوجه التآزر والفهم المشترك بشأن الاتفاق العالمي. ويستعرض هذا القسم الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى تعبئة وسائل التنفيذ التي تسمح بتحقيق أهداف الاتفاق العالمي. كما أنه يقيم الموارد الناقصة والتحديات التي تواجه تنفيذ الاتفاق العالمي، ويشير إلى الموارد الإضافية التي تحتاجها الدول العربية لمواصلة تنفيذ الاتفاق العالمي في السنوات القادمة. وأخيراً، فإنه يقوم بإجراء مسح للتحديات الهيكلية والمستوطنة الرئيسية التي من المرجح أن تؤخر تنفيذ الاتفاق العالمي.

ألف. وسائل التنفيذ والموارد المتاحة

عندما يتعلق الأمر بتعبئة وسائل التنفيذ والموارد اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاق العالمي، لاحظت الدول العربية مجموعة متنوعة من التدابير والهيكل التيسيرية التي وجهت تنفيذ الاتفاق العالمي. وتغطي تلك الموارد مجالات مختلفة مثل التعاون في حوكمة الهجرة على المستويات العالمية والأقليمية والإقليمية والثنائية؛ وبناء القدرات الوطنية بدعم من شبكات الأمم المتحدة الإقليمية والوطنية المعنية بالهجرة، وجامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة؛ وتخصيص ميزانيات محددة لعقد جولات تشاور على المستويين المحلي والوطني ومتابعة أحكام الاتفاق العالمي؛ واستخدام وتعزيز

¹⁹انظر تقرير حالة الهجرة الدولية 2019: الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في سياق المنطقة العربية (unesqwa.org).

وفي السياق عينه، اعتبر المغرب أن الشراكات الإقليمية والدولية تشكل مفتاحاً للاستفادة من زخم الاتفاق العالمي. وفي آذار/مارس 2020، استضاف المغرب المؤتمر الوزاري الثامن للحوار 5+5 حول الهجرة. وتُوج المؤتمر الوزاري بنشر إعلان أقرته البلدان المعنية بالحوار 5+5 بشأن خطة عمل إقليمية لتنفيذ أحكام الاتفاق العالمي. وقد أرسيت هذه العملية التعاونية الأساس لعدة شراكات.

واعتبرت مصر أن المشاركة في الأطر الإقليمية والدولية تشكل أداة رئيسية لتطوير المحادثات بشأن الاتفاق العالمي. وتشمل الأمثلة على ذلك المؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية "تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية" الذي عقد في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر 2019 وورشته العمل المعنية ببناء القدرات في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة العربية التي عقدت أيضاً في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر 2019 والتي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا وجامعة الدول العربية. كما خطت مصر خطوات واسعة في قيادة المحادثات حول حوكمة الهجرة الإقليمية. وتشكل استضافة مصر للمنتدى الدولي لإحصاءات الهجرة الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2020 بمشاركة أكثر من 800 ممثل دولي خير مثال على ذلك.

واعتبرت ليبيا أن ورش العمل المواضيعية وورش العمل المعنية ببناء القدرات في مجال الاتفاق العالمي التي عقدتها المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا ومنظمة العمل الدولية وجامعة الدول العربية تشكل منصات رئيسية شجعتها على المشاركة في الاتفاق العالمي رغم أنها دولة غير موقعة.

وبالإضافة إلى أهمية التآزر التعاوني في عملية الاتفاق العالمي، اعتبرت الدول كذلك أن الدعم الفني والدعم الذي يقدمه الخبراء من المنظمات الدولية، لا سيما المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، يشكل عاملاً رئيسياً إما في تمهيد الطريق لاعتماد الاتفاق العالمي أو لمتابعة تنفيذ أحكام الاتفاق العالمي.

وتوقعاتهم بشأن الاتفاق العالمي، وسعوا إلى صياغة فهم مشترك لآثاره على المنطقة. وتُوج الاجتماع باتفاق حول الأولويات الرئيسية للدول العربية، التي تدور حول تعزيز تنقل العمالة المستند إلى الحقوق، فضلاً عن حماية المهاجرين والاستفادة من العلاقة بين الهجرة والتنمية. وقُدِّم مُلخَّص عن هذا الاجتماع إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار المخرجات الناتجة عن المشاورات الإقليمية تحضيراً للاتفاق العالمي.

وفي هذا المناخ، ساعدت عمليات التشاور في مجال السياسات على بناء عمل جماعي ومناقشة الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتنفيذ الاتفاق العالمي، فضلاً عن إدماج أهداف أصحاب المصلحة المتعددين وبناء القدرات في المنطقة. وفي التقارير الوطنية، ركزت عدة دول عربية على أوجه التآزر البناءة التي أقامت مع هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما مع المنظمة الدولية للهجرة في إطار وضع استراتيجيات وطنية لحوكمة الهجرة والتعاون في جمع البيانات والإدارة المتكاملة للحدود.

فقد اعتبر لبنان، على سبيل المثال، أن أوجه التآزر الدولية التي تبني توافقاً في الآراء بشأن الاتفاق العالمي تشكل موارد رئيسية لتنفيذ الاتفاق. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيو 2020، على الرغم من الأزمات المتداخلة في لبنان، عقدت وزارة الخارجية والمغتربين اجتماعات تشاورية مع المنظمة الدولية للهجرة بهدف تيسير مشاركة لبنان في حوار أبو ظبي 2020 والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وهما منصتان رئيسيتان دارت النقاشات في صلبهما حول الاتفاق العالمي.

وبالمثل، إدراكاً منها لأهمية التعاون الدولي والإقليمي في إطار الاتفاق العالمي، نظمت تونس في تموز/يوليو 2018 قبل اعتماد الاتفاق العالمي حواراً إقليمياً غير رسمي مع ممثلين من 17 دولة والاتحاد الأوروبي والبرلمان الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

الخبرة البشرية القائمة، والبنية التحتية الإدارية، والموارد المادية لدفع العملية إلى الأمام.

ويدرك **العراق** أن بناء القدرات الوطنية هدف بالغ الأهمية لدفع الاتفاق قدماً. وفي هذا الإطار، سعت الحكومة إلى تحديد المسؤولين في وزارة الهجرة والمهجرين وتشكيل مجموعات عمل مشتركة بين القطاعات مع مؤسسات حكومية أخرى مكلفة بتنفيذ الاتفاق.

واعتمد **المغرب** كثيراً على ميزانيته العامة لتنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات تتراوح بين عقد اجتماعات تشاورية والتواصل مع الإدارات الحكومية ذات الصلة بشأن أحكام الاتفاق العالمي.

ومن أجل تنفيذ بعض أهداف الاتفاق العالمي، مثل تحسين حماية المهاجرين والتصدي للدوافع السلبية للهجرة، حشدت **الجزائر** موارد بشرية ومالية ومادية كبيرة بهدف تزويد المهاجرين غير النظاميين بخدمات صحية واجتماعية مجانية. ووفق تقريرها الوطني، فإن أكثر من 100,000 مهاجر غير نظامي قد تمكنوا من الحصول على خدمات الصحة العامة. ومن خلال تعزيز التعاون الثنائي بين الجزائر والنيجر، قدمت الحكومة الجزائرية أيضاً المساعدة لأكثر من 40,000 مهاجر نيجيري، بمن فيهم الفئات المعرضة للمخاطر مثل النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، تكفل الحكومة الجزائرية عودتهم إلى ديارهم بصورة آمنة تصون كرامتهم.

واعتمدت **مصر** بشكل كبير على الموارد الموجودة على المستويين الوطني والمحلي لتعزيز بناء القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها، وإنشاء منصات مثل وحدة تحليل بيانات الهجرة تحت رعاية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التي تهدف إلى معالجة الثغرات والاحتياجات الرئيسية فيما يتعلق بجمع بيانات دقيقة ومصنفة حول الهجرة. كما استخدمت آليات قائمة مسبقاً مثل لجنة شؤون الهجرة بغرض تقديم تقرير الاستعراض الوطني.

وسلّط **العراق** و**موريتانيا**، في تقريريهما الوطنيين، الضوء على أهمية وضع استراتيجية وطنية بشأن حوكمة الهجرة ووضع مؤشرات بشأن حوكمة الهجرة بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وشدد **العراق** بوجه خاص على الآثار المترتبة على بناء القدرات بدعم من المنظمة الدولية للهجرة في الوزارات التنفيذية بهدف متابعة تنفيذ أحكام الاتفاق العالمي. وفي هذا الصدد، سخرت وزارة الهجرة والمهجرين الدعم الفني الذي تلقته من المنظمة الدولية للهجرة لعدة أغراض، بما في ذلك تدريب الموظفين، وصياغة السياسات، ووضع آليات الإحالة.

وفي حين يعتمد **المغرب** اعتماداً كبيراً على ميزانية الدولة من خلال الميزانيات الفرعية للإدارات الحكومية المشاركة في إدماج المهاجرين ودعم المغاربة المقيمين في الخارج، فقد سعى أيضاً إلى تعظيم الدعم الفني والمالي الذي يقدمه الشركاء الدوليون. ومن هذا المنظور، فإن مواءمة الموارد ووسائل التنفيذ الوطنية والدولية قد أتاحت للحكومة المغربية مضاعفة الشراكات مع المجتمع المدني، وعقد المزيد من جولات التشاور، وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات تصب في صلب الاتفاق العالمي.

وفي السياق عينه، اعتمدت **تونس** على شراكاتها مع العديد من أصحاب المصلحة مثل المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي والشبكات الإقليمية الأفريقية لأغراض متنوعة: بناء القدرات المحلية، والتدريب الفني وإنتاج المعرفة والسياسات القائمة على الأدلة بشأن الهجرة.

2- الاستفادة من الخبرات الوطنية والمحلية

بالإضافة إلى الاستفادة من الدعم الفني والمالي المقدم من الشركاء الدوليين والإقليميين، فقد أشارت عدة دول عربية في تقاريرها الوطنية إلى أهمية الاستفادة من الخبرات والبنية التحتية الوطنية والمحلية للمضي قدماً بالاتفاق العالمي. وفي هذا الصدد، شددت على أهمية الاستفادة من

3- الشراكات الشاملة لعدة بلدان و عدة مجتمعات والشراكات على مستوى المجتمع المدني

شددت عدة دول عربية على أهمية الحصول على موارد مالية إضافية لبناء القدرات والخبرات في مختلف الوزارات، فضلاً عن توفير التدريب لأصحاب المصلحة المعنيين. ومن الناحية العملية، يتطلب تنفيذ نهج "الحكومة بأكملها" و"المجتمع بأكمله" نقل المسؤوليات وتخصيصها لأصحاب المصلحة المحليين بما يتماشى مع أحكام الاتفاق العالمي، وخلق أوجه تآزر بين المؤسسات الإدارية وزيادة الكفاءات البشرية التي يمكن أن تدفع إلى تنفيذ الاتفاق العالمي. غير أن هذه المهام تستوجب موارد مالية واستراتيجيات شاملة لعدة قطاعات.

وفي العراق، على الرغم من الجهود المبذولة لخلق أوجه تآزر بين الوزارات، تفتقر وزارة الهجرة والمهجرين حالياً إلى الموارد المالية اللازمة لتقوم بالمتابعة الشاملة لأهداف الاتفاق العالمي وبناء الخبرة الفنية في مختلف الوزارات.

ويحتاج لبنان إلى موارد إضافية لبناء القدرات البشرية، واعتماد التشغيل الآلي بفعالية في الوزارات المعنية، وتأمين المعدات اللازمة وتدريب العاملين في الوزارات المعنية، وتعظيم مشاركة المجتمع المدني.

وشدد المغرب على أهمية الحصول على موارد إضافية لبناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين في مجال الهجرة وتمويل المشاريع التجريبية المحلية لتحقيق أهداف الاتفاق، فضلاً عن التشبيك وجمع وتبادل الخبرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ومن أجل تعبئة الجهات الفاعلة المحلية في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي، من المهم أيضاً، وفقاً للتقرير الوطني المغربي، تخصيص موارد إضافية للمجتمع المدني ورابطات المهاجرين لتمكينها من وضع مشاريع مصممة خصيصاً لهذا السياق ونهج موجهة نحو إدماج المهاجرين وتنمية مجتمعاتهم.

غير أن نقص الموارد المالية، والنقص في تمويل الميزانيات، والثغرات في الخبرة الفنية لها آثار مختلفة على متابعة تحقيق أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين

تنطوي وسائل التنفيذ، التي تعتبر حاسمة في دفع عملية الاتفاق العالمي قدماً، على الاستفادة من الشراكات الشاملة لعدة بلدان و عدة مجتمعات والشراكات على مستوى المجتمع المدني وتشجيعها.

وفي لبنان، يشكّل بناء أوجه التآزر بين البلديات والشركاء من المجتمع المدني على الصعيد الوطني أحد الممارسات الفضلى التي تم تحديدها. وفي جولات تشاور مختلفة، تداول أصحاب المصلحة بشأن وضع استراتيجية وطنية مركزية مكلفة بتحقيق هجرة آمنة ومنظمة ونظامية ومواءمة الاتفاق مع أهداف التنمية المستدامة من خلال منظور يراعي نوع الجنس ويراعي الطفل.

وبالمثل، ساعدت عدة جولات تشاور مع المجتمع المدني والبلديات في المغرب على دفع العملية إلى الأمام. كما وفرت شبكات المجتمع المدني موارد قيمة لمتابعة أحكام الاتفاق العالمي، ولا سيما في أوقات الأزمات. وخلال جائحة "كوفيد-19"، على سبيل المثال، تمكنت منظمات المجتمع المدني من التخفيف من آثار الجائحة على المهاجرين واللاجئين من خلال تعبئة الموارد المالية والعينية من الجهات المانحة من القطاع الخاص، مما يعكس روح التضامن المجتمعي أثناء الأزمات.

وفي تونس، تم وضع المخطط الخماسي للتنمية للبلاد (2016-2020)، الذي يعطي الأولوية للعلاقة بين الهجرة والتنمية إضافة إلى أهداف مختلفة

باء. ندرة الموارد والثغرات والتحديات

على الرغم من الموارد الواسعة التي استندت إليها الدول العربية لدفع الاتفاق العالمي إلى الأمام، فقد أفادت أيضاً بعدد لا يحصى من الثغرات والتحديات. وترد في ما يلي أمثلة على هذه الثغرات.

لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومتابعة القضايا بمجرد إقفالها وتنفيذ الأحكام.

3- محدودية البنية التحتية للأبحاث حول الهجرة

تشمل الموارد الإضافية التي يمكن نشرها لتيسير تنفيذ الاتفاق العالمي تطوير البنية التحتية للبحوث من أجل إثراء عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة والاستفادة من العلاقة بين الهجرة والتنمية. فعلى سبيل المثال، يلاحظ المغرب أهمية إجراء دراسات بحثية محددة حول الهجرة في المدن والمناطق الرئيسية التي تستضيف المهاجرين في المغرب وحول المغاربة المقيمين في الخارج. وتدعو مصر إلى تطوير شبكات بحثية أقوى من أجل خلق تدفق قوي للبيانات والمعلومات عبر البلدان يتسم بأداء جيد. ويعتبر المرصد الأفريقي للهجرة في المغرب مثلاً رائداً على كيفية تطوير البنية التحتية للبحوث.

4- الحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون داخل المنطقة

بالإضافة إلى ذلك، شجعت الدول على إنشاء شبكات تضامن وتبادل للبيانات في مجال تنفيذ الاتفاق العالمي. وتم اقتراح مبادرات مختلفة. شجع لبنان على إنشاء نقاط اتصال إقليمية تسمح للحكومات بالاستمرار في تبادل المعلومات والممارسات الفضلى بشأن حوكمة الهجرة. واقترح المغرب نشر موارد استثنائية لإدارة الأزمات والطوارئ الصحية على الصعيدين الإقليمي والدولي يمكن أن تدعم تنفيذ الاتفاق العالمي. واقترح أيضاً إنشاء صناديق تضامن داخل المنطقة وخارجها لإدارة الأزمات وحالات الطوارئ وتخفيف أثرها على المهاجرين واللاجئين. وتدعو مصر إلى تعزيز دور جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي في تنسيق عملية تنفيذ الاتفاق العالمي، وتدعو إلى تبادل الممارسات الفضلى والمعارف عبر بلدان المنطقة.

بوصفها عناصر مترابطة ومشاركة بين القطاعات وتؤثر على بعضها البعض. ولذلك أكدت بعض الدول أن أوجه العجز في الميزانية والثغرات في المعرفة والخبرة الفنية تقوض في الوقت عينه أهداف جمع السياسات القائمة على الأدلة بشأن الهجرة، والنهوض بالإدارة المتكاملة والفعالة للحدود، والحد من الهجرة غير النظامية، ومكافحة الاتجار بالبشر.

2- ضعف القدرة على جمع البيانات المتعلقة بالهجرة وإضفاء الطابع المركزي عليها ومشاركتها

ترى دول مثل العراق وموريتانيا أن عملية جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة شرط أساسي هام لا بد منه لتوليد سياسات قائمة على الأدلة يمكن أن تساعد في تشكيل استراتيجية وطنية لحوكمة الهجرة. وإن جمع البيانات وسد الثغرات المعرفية والتغلب على أوجه العجز في البيانات المتعلقة بالهجرة أمور تظهر على أنها أساسية للحد من الاتجار والتهرب فضلاً عن التصدي للهجرة غير النظامية. وفي ظل نُظم جمع البيانات البدائية، عانت البحرين في عملية تحديث البيانات الشخصية للعمال المهاجرين.

وفي هذا الصدد، تتفق عدة دول على أن الافتقار إلى البنية التحتية الإحصائية وضعف التبادل الإداري فيما بين المنصات الوزارية بشأن البيانات المتعلقة بالهجرة يشكلان عائقين أمام وضع سياسات هجرة تتسم بحوكمة جيدة، وبالتالي متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي. وبالنسبة للبنان، فإن بناء قدرات إدارة الإحصاء المركزي ووضع آليات لمختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، لا سيما الوزارات والإدارات الرسمية، من أجل تبادل البيانات والمعلومات الإدارية أمر بالغ الأهمية لرصد تنفيذ الاتفاق العالمي. ولذلك تشدد وزارة العدل اللبنانية على أهمية جمع البيانات في قضايا المهاجرين والنازحين وتقديمها أمام المحاكم اللبنانية، ولا سيما المحاكم الجنائية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، جمع بيانات دقيقة ومصنفة عن عدد الموقوفين و المحكوم عليهم والسجناء وأنواع الجرائم والجنسيات والجنس وأنواع الأحكام وغيرها من التفاصيل. ومن هذا المنظار، فإن جمع البيانات أمر مهم

النزاعات المحلية، والنزوح الجماعي، وجائحة "كوفيد-19" التي أدت مؤخراً إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، وألقت ضغوطاً جمّة على الحوكمة. وفي هذا الصدد، حدد العراق مجموعة من التحديات المتأصلة التي تحد من قدرته على متابعة تحقيق أهداف الاتفاق العالمي. وتتراوح هذه التحديات بين تحديات بناء الدولة والتفاوتات الإقليمية الواضحة التي تعمل كعوامل دفع تدفع العراقيين إلى مغادرة البلاد بينما تُضرب محاولة توأمة حوكمة الهجرة والتنمية عرض الحائط. وفي ظل هذا المناخ، ووسط مجموعة متنوعة من الضغوط، تواجه الحكومة تحديات رئيسية في ما يتعلق بالاستفادة من فرص عودة المهاجرين بهدف التنمية المحلية.

ومع استمرار الجائحة، اعتبر الأردن أن حماية المهاجرين المعرضين للخطر تحدي رئيسي من شأنه بلا شك أن يزيد من الضغوط الملقة على جهاز صنع السياسات. كما تعرض قطاع الملابس في الأردن، الذي يجتذب عادة العمال المهاجرين، لضربة قوية في أعقاب الركود الذي لحق بالاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، يتوقع الأردن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية وانخفاض أسعار النفط إلى الهجرة إلى الداخل، مما يرهق قدرات البلاد المحلية. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن يعود الأردنيون الذين يعملون في الخارج، وعلى الأخص في دول الخليج، إلى الأردن بعد أن فقدوا وظائفهم، مما يتسبب في زيادة معدل البطالة لأن سوق العمل الأردني غير قادر حالياً على استيعاب جميع الأردنيين القادمين. وفي هذا السياق، اعتبر الأردن أن جائحة "كوفيد-19" وما تلاها من إغلاق عام تشكل عقبة رئيسية أوقفت بدء تنفيذ الاتفاق العالمي على مستوى البلاد.

وتواجه الجزائر من جانبها تحديات متعددة المستويات قد تؤخر تنفيذها لأهداف الاتفاق العالمي. ولذلك، يشير تقريرها الوطني إلى عقبات مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالبشر، والمخدرات، والتعدين غير المشروع للذهب، والتحديات الديمغرافية في البلدان المجاورة، وتغير المناخ، وانتشار الأمراض المعدية، بوصفها عقبات رئيسية. والأهم من ذلك أن الجزائر تقف على مفترق طرق صعب

5- الصدمات الخارجية: عدم الاستقرار السياسي والنزاع وجائحة "كوفيد-19"

بالإضافة إلى هذه الثغرات ونقص الموارد، شددت الدول على التحديات الطويلة الأجل والممتدة والمتعددة الطبقات التي يمكن أن تؤخر تنفيذ الاتفاق العالمي. ولا تتوقف العوائق على الموارد المالية الشحيحة، أو الثغرات في جمع البيانات حول الهجرة أو الإجهاد الذي تتعرض له البلدان فحسب، بل أيضاً على الصدمات المترابطة، والتقلبات السياسية، والتفاوتات الاقتصادية الإقليمية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن جائحة "كوفيد-19"، التي أدت إلى حالات الإغلاق التام، قد تفتت وسط اقتصادات متداعية، وتوترات جيوسياسية، ونزاعات محلية ودولية. وقد أدت هذه الأزمات المترابطة إلى عرقلة قدرة الدول على متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي بطرق شتى.

وكما تشير حالة لبنان، واجهت بعض الدول تأجيل كبير في عقد اجتماعات التشاور التي كانت حاسمة في مناقشة تنفيذ الاتفاق العالمي. وبشكل لبنان أيضاً مثلاً على الأزمات المصاحبة التي أبطأت تنفيذ الاتفاق العالمي وجعلت أولويات أخرى تتقدم على أهداف الاتفاق العالمي. لقد تسبب انهيار المالي في لبنان وانفجار بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 بخسائر مالية وبشرية جسيمة وتأخير لبنان عن متابعة تنفيذ الاتفاق العالمي بشكل كامل. وقد أثر انهيار النظام الصحي ووسط تزايد الإصابات وتضاؤل الفرص الاقتصادية تأثيراً هائلاً على سبل عيش العمال المهاجرين واللاجئين. وفي ظل هذا الوضع، لم يضع لبنان بعد الصيغة النهائية للآلية الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي. ويسمح إنشاء هذه الآلية، وفقاً للحكومة، بمأسسة التواصل بين الوزارات ذات الصلة وأصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم ممثلي المجتمع المدني. كما يساعد على تحديد أولويات لبنان في الاتفاق العالمي وحشد الدعم الإقليمي والدولي لتحقيق هذه الغاية.

وفي العراق، زادت مختلف التحديات الجيوسياسية والاقتصادية من الضغوط الكبيرة على قدرة الحكومة على الخوض في عملية تنفيذ الاتفاق العالمي. وتشمل الصدمات

المفروضة على التنقل. كما أدت الجائحة إلى إبطاء عملية التفاوض التي تجريها **مصر** حول فرص إعادة توطين اللاجئين الذين تستضيفهم. علاوة على ذلك، فإن المهاجرين الذين كان من المقرر إعادتهم طوعاً إلى أوطانهم قد عانوا من تأخيرات مختلفة جراء عدم انتظام الرحلات الجوية والقيود المفروضة على السفر.

كما تجدر الإشارة إلى أن تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين يتوقف إلى حد كبير على اختلاف أولويات الدول العربية والتحديات الوطنية، التي تتأثر بدورها بالمتطلبات الوطنية والعوامل المحلية. وقد شهد **العراق** و**لبنان** و**ليبيا** على تضاؤل قدراتها الوطنية في ظل التحديات الهائلة المتمثلة في النزوح الناجم عن النزاع والهجرة العابرة. وفي هذا الصدد، تعطي هذه البلدان الأولوية حالياً للحلول الفورية والسريعة لحالات اللجوء الممتدة وحالات المهاجرين غير النظاميين. تهتم **الجزائر** بالتصدي للدوافع السلبية للهجرة من خلال المشاركة في مشاريع التنمية في بلدان مثل **النيجر** و**مالي**، وإبرام **اتفاقيات ثنائية** مع البلدان المجاورة. ومن منظور آخر، ركزت دول الخليج مثل **قطر** على وضع أنظمة بشأن هجرة اليد العاملة وحمايتها في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن خطر الركود الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط قد يبطنان بعض برامجها الطموحة في مجال السياسات.

في مجال إدارة الهجرة حيث أن البلاد باتت بشكل متزايد الوجهة النهائية لعدد من المهاجرين بدلاً من بلد عبور.

وتعتبر **مصر** أن عدم الاستقرار السياسي والنزوح الناجم عن النزاع في المنطقة تحديين رئيسيين يضعان ضغوطاً مجتمعية وسياسية واقتصادية رئيسية عليها كدولة مضيقة. وفي هذا الصدد، تدعو إلى تعزيز آليات الحوكمة العالمية التي تكفل وجود سياسات متنسقة تمد الجسور بين بلدان المصدر والعبور والمقصد.

ورغم أن العديد من الدول العربية قد خطت خطوات كبيرة منذ اعتماد الاتفاق العالمي في تحسين حوكمة الهجرة وفقاً للمعايير القائمة على الحقوق، فإن الأزمات والتقلبات المتزامنة قد تقوض بعض هذه الإنجازات. وفي **قطر**، أثرت عمليات الإغلاق التي فرضتها جائحة "كوفيد-19" والأزمة الاقتصادية الناجمة عن تضاؤل عائدات النفط بشكل كبير على حقوق المهاجرين وتنقلهم وسبل عيشهم. وفي ظل حالات الإغلاق المستمرة في **الأردن**، عانى المهاجرون من انعدام الأمن الغذائي والقيود المفروضة على الحصول على الموارد. وبالنسبة ل**مصر**، فرضت الجائحة ضغوطاً مختلفة على جهاز صنع السياسات الحكومي وأجهدت قدراته. ولذلك، كان على الحكومة أن تضع استجابات سياسية سريعة لمساعدة المهاجرين المصريين الذين تقطعت بهم السبل في جميع أنحاء العالم في ظل عمليات الإغلاق والقيود

5. الاستنتاج

واقعتها المتصل بالهجرة واستكشاف سبل استراتيجية لمواءمة الاتفاق العالمي مع الأولويات الوطنية.

عينت الدول الأعضاء نقاط اتصال محددة لرصد تنفيذ الاتفاق العالمي والإبلاغ عن التقدم المحرز فيه. كما قامت بصياغة مختلف أوجه التأزر المحلية والوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز المحادثات بشأن حوكمة الهجرة والاتفاق العالمي. وفي حالات عديدة، سعت الدول إلى مشاركة مختلف أصحاب المصلحة و من ضمنهم الجهات الشعبية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

وعند الخوض في تفاصيل تنفيذ الاتفاق العالمي، تضمّن القسم المتعلق بأهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين دراسة متعمقة لمدى قيام عدة دول بإدماج هذه الأهداف في أولوياتها الوطنية. وسلط التقرير الضوء، حيثما أمكن، على بعض الممارسات الواعدة كوسيلة لتشجيع التعلّم من الاقران. غير أن هذا التقرير لا يدعي أنه يقدم كافة الممارسات، بل يشجع الرجوع الى التقارير الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة للحصول على الصورة الكاملة. ولا يستند هذا التقرير إلا إلى ما ورد في التقارير الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة للدول الأعضاء، وبالتالي فهو لا يحاول إجراء تقييم معياري لكفاءة أو أثر تلك الممارسات والأمثلة.

فضلاً عن ذلك، توضح تقارير الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي التي قدمتها الدول العربية كيف تمت مراعاة منظور الهجرة عند وضع الخطط لمواجهة آثار جائحة "كوفيد-19"، فضلاً عن تصميم استراتيجيات وسياسات وطنية طويلة الأجل. وقد أنشأت معظم الدول منصات لتنفيذ الاتفاق العالمي. غير أن التباين في شمولية الإبلاغ عن التقدم

رصد هذا التقرير التقدم الذي أحرزته الدول العربية نحو تحقيق أهداف الاتفاق العالمي، كما حدد الثغرات في تنفيذ الاتفاق العالمي في جميع أنحاء المنطقة العربية. وبذلك، حدّد سياق السياسات والبيئة التمكينية التي أثّرت على اعتماد وتنفيذ الاتفاق العالمي في دول المنطقة العربية وتأثرت بهما. بالإضافة إلى تقييم استراتيجيات الحوكمة المؤسسية وحوكمة الهجرة التي وضعتها الدول العربية لتيسير تنفيذ الاتفاق، قدم التقرير استعراضاً موجزاً للمناخ الإقليمي للسياسات. وحدد بشكل خاص الاتجاهات الرئيسية في وضع سياسات الهجرة في المنطقة العربية وحدد بعض الأولويات المتعلقة بالسياسات التي ركزت عليها عدة دول عربية في العملية المؤدية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي وفي أعقابها. وتُبيّن التقارير الوطنية الـ 13 المقدمة من الأردن والبحرين وتونس والجزائر وجزر القمر والعراق وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا أن السياسات والبيئة التمكينية اتسمت بالاتجاهات التالية التي شكلت تنفيذ الاتفاق العالمي:

- على الرغم من انتشار الأزمات المضاعفة التي تشمل الجائحة والركود الاقتصادي والاضطرابات الإقليمية، سعت الدول الأعضاء إلى مواءمة الاتفاق العالمي في أطر حوكمة الهجرة القائمة مسبقاً، وآليات الحوكمة الوطنية، وتُظم جمع البيانات. كما سعت إلى إدماج أهداف الاتفاق العالمي ضمن أطر أوسع نطاقاً مثل أهداف التنمية المستدامة أو استراتيجياتها الوطنية للتنمية.
- وقد عزز الاتفاق العالمي وضع خطط وسياسات متعلقة بالهجرة. وفي أعقاب الاتفاق العالمي، اعتمدت عدة دول استراتيجيات مصممة وفق السياق الوطني لتقييم

جميعها تقريباً ضغوطاً جيوسياسية وقبواً اجتماعية واقتصادية متزامنة بالإضافة إلى البطالة المستوطنة والتحديات الأمنية.

علاوة على ذلك، تعاني عدة بلدان من النزوح الممتد وسط الضغوط والإجهاد الذي يطال مواردها. ولذلك، من المفهوم أن تكون معظم البلدان بحاجة إلى استثمارات كبيرة في البنى التحتية المؤسسية اللازمة لتنسيق وإدارة تحديات الهجرة داخل حدودها وعبرها والتصدي لها. ومن المفهوم أيضاً أن جمع بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة وإدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنة ومنسقة قد تتطلب موارد كبيرة واستثماراً في مبادرات بناء القدرات طويلة الأجل. كما أن النهج التشاركي الذي يدعو إليه الاتفاق العالمي (والذي يتوخى تطوير التعاون في حوكمة الهجرة عبر القطاعات المجتمعية والمحلية) يتطلب بلا شك موارد وقدرات مالية لا تملكها حالياً دول عربية كثيرة تترنح تحت وطأة الضغوط الاقتصادية.

في تحقيق الأهداف الثلاثة والعشرين كان واضحاً في الاستعراضات الطوعية للاتفاق العالمي للهجرة. ويمكن فهم هذا الاختلاف في إطار السياق المحدد للهجرة في كل بلد وقدرة البلدان على إعداد استعراضاتها الطوعية واستعدادها لذلك.

وفي هذا الإطار، رصد هذا التقرير وسائل التنفيذ القائمة فضلاً عن الموارد الناقصة التي تؤثر على قدرة الدول على تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي الثلاثة والعشرين. وأظهر أن الدول قد استندت على نطاق واسع إلى مواردها الوطنية ومبادراتها المحلية لإنشاء مبادرات تتماشى مع الاتفاق العالمي، لا سيما في مجال وضع سياسات قائمة على الأدلة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى العديد من العقبات. وحتى قبل تفشي جائحة "كوفيد-19"، كانت بلدان المنطقة تعاني لتأمين الموارد الضرورية والمستدامة لإدارة الهجرة بشكل كلي كما يتصورها الاتفاق العالمي. وقد ظل معظمها يستضيف المهاجرين العابرين لفترات طويلة من الزمن، ويواجه

الفرص

باء. يمكن لأصحاب المصلحة الإقليميين والشركاء الآخرين تعزيز جهودهم من خلال:

- تعزيز اليات الحوار ومنصات التواصل وشبكات تبادل البيانات والتضامن في المنطقة العربية لتعزيز قدرة الدول على تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب بعضها البعض.

- تعزيز المبادرات البحثية التي تسعى إلى تحليل الممارسات الفضلى في مجال العلاقة بين حوكمة الهجرة والتنمية المستدامة.

جيم. يمكن لأصحاب المصلحة الدوليين والشركاء الآخرين تعزيز جهودهم من خلال:

- تخصيص الموارد بكفاءة بشكل يُمكن الحكومات من التواصل مع المجتمع المدني والشبكات المحلية بهدف تنفيذ الاتفاق العالمي من منظور تشاركي ومنسّق.

- بناء القدرات لتعزيز أثر البرامج المعنية بالعودة وإعادة الإدماج، فضلاً عن مكافحة الاتجار.

- تشجيع إنشاء وتوطيد شبكات التضامن التي تسمح للبلدان العربية بتخفيف الآثار السلبية لتفاقم الأزمات على حوكمة الهجرة.

في هذا الإطار، واستناداً إلى لتقارير الاستعراضات الطوعية التي أعدتها عدة دول عربية، عرف التقرير بالفرص التالية التي تدعو إلى تنسيق متعدد المستويات ومعزّز بين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين للنهوض بتنفيذ الاتفاق العالمي.

ألف. يمكن للدول الأعضاء تعزيز جهودها من خلال

- مواعنة الجهود الرامية إلى تنفيذ الاتفاق العالمي مع استراتيجيات الهجرة الوطنية وأطر السياسات الحكومية القائمة بهدف وضع نهج شامل للاتفاق العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.

- تعزيز القدرة التقنية على جمع البيانات وتصنيفها واستخدامها لوضع سياسات قائمة على الأدلة.

- ترشيد تعدد السلطات التي غالباً ما تتعامل مع اختصاصات الهجرة.

- تشجيع الشراكات الشاملة التي تسمح لمنظمات المجتمع المدني والبلديات بوضع برامج محلية لإدماج المهاجرين وحمايتهم.

- وضع استراتيجيات وطنية مستدامة تُمكن البلدان من تحويل الهجرة إلى مكسب يساهم في نموها الاقتصادي في سياق البطالة المستوطنة والافتقار إلى فرص العمل.

- إنشاء آليات وطنية للإحالة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر من أجل ضمان التنسيق والتعاون الفعالين.

- تخصيص الموارد التي تُمكن الحكومات من التواصل والتعاون مع المجتمع المدني والشبكات المحلية بهدف تطوير تنفيذ الاتفاق العالمي من منظور تشاركي ومنسّق.

المرفق الأول: نموذج توجيهي لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية



Shared Prosperity Dignified Life



20-00122

Distr.

LIMITED

E/ESCWA/CL2. GPID/2020/INF.2

26 March 2020

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الاستعراض الإقليمي الأول للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية نموذج توجيهي لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

يتمشى هذا النموذج مع الإطار المقترح لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة من أجل مساعدة الدول الأعضاء في استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الاتفاق العالمي) على الصعيد الوطني، استعداداً للاستعراض الإقليمي. ويهدف إلى تعزيز الاتساق وتسهيل المقارنة بين نتائج الاستعراضات في سائر المناطق. ويهدف النموذج أيضاً إلى تعزيز الاتساق وقابلية المقارنة بين الاستعراضات في المنطقة العربية. وهذا الاستعراض طوعي بطبيعته، وتُتاح للبلدان المرونة اللازمة لتكيفه مع سياقها وأولوياتها الوطنية.

أولاً- المنهجية (ينبغي ألا تتجاوز الإجابة 500 كلمة)

وصف المنهجية المتبعة لإعداد الاستعراض الوطني للاتفاق العالمي:

- هل أنشأت آليةً مسؤولة عن تنسيق الاستعراض؟ وما هي الكيانات الممثلة في آلية التنسيق؟ وهل يرأس كياناً معيّن هذه الآلية؟
- إن لم تنشئوا آليةً محددة، فمن كان المسؤول عن الاستعراض؟
- ما هي الكيانات الحكومية التي شاركت في عملية الاستعراض؟
- هل تشاورتم مع السلطات المحلية في عملية الاستعراض (مثل البلديات أو المحافظات)؟
- هل تعاملتم مع أصحاب مصلحة غير حكوميين مختلفين (مثل القطاع الخاص، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ومجتمعات المهاجرين، وما إلى ذلك)؟ إذا كانت الإجابة نعم، مع من تعاملتم وكيف؟

- و. ما هي البيانات التي كانت متوفرة لإجراء الاستعراض؟ وما هي الصعوبات التي واجهتكم في الحصول على البيانات؟
- ز. هل تمكنت من استعراض جميع الأهداف، أم اخترتم التركيز على أهداف محددة تعتبرونها أولوية في بلدكم؟ ولماذا هي أولوية؟
- ح. هل تلقّيتُم أي دعم من ف ر ق الأمم المتحدة القطرية و / أو من شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في الإعداد للاستعراض الوطني للاتفاق العالمي؟

ثانياً - السياسة العامة والبيئة المؤاتية (ينبغي ألا تتجاوز الإجابة 1,500 كلمة)

- أ. هل تعاونت الحكومة مع أصحاب المصلحة المختلفين في تنفيذ الاتفاق العالمي (في وضع السياسات المتصلة بالهجرة مثلاً، أو في تصميم المشاريع المتصلة بالهجرة وتنفيذها، أو في تشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وما إلى ذلك)؟ إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى تحديد أصحاب المصلحة المشاركين (مثل وكالات التوظيف، ومنظمات المهاجرين...)
- ب. هل أدمجت الحكومة تنفيذ الاتفاق العالمي في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من العمليات ذات الصلة؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف؟
- ج. ما هي السياسات المتصلة بالهجرة التي وضعتها منذ اعتماد الاتفاق العالمي في كانون الأول/ديسمبر 2018؟ وهل قمتم بإصلاح السياسات القائمة بما يتماشى مع الاتفاق العالمي؟ الرجاء الإفادة بعناوين وتواريخ هذه السياسات. وما هي التحديات والحوجز التي واجهتكم في وضع تلك السياسات أو إصلاحها؟ وهل اعتمدتم سياسات محددة تستهدف المهاجرين في ظل جائحة كوفيد 19؟
- د. هل يمكنكم التوسع في شرح أي سياسات و/أو أحكام معيّنة في السياسات قمتم بوضعها أو دمجها في ما يتعلق بفئة محددة من المهاجرين كالعاملات المهاجرات، والأطفال المهاجرين، والمهاجرين غير الحاصلين على أوراق ثبوتية؟
- هـ. هل كان عليكم اعتماد سياسات أو تدابير جديدة نتيجةً لديناميات الهجرة أو السياسات أو التدابير ذات الصلة على المستوى الإقليمي؟
- و. هل اعتمدتم أي إصلاحات مؤسسية للاستجابة للاتفاق العالمي (هل أنشأتم هيئات أو آليات جديدة، أو قمتم بإعادة هيكلة الهيئات أو الآليات القائمة؟) وهل غيرتم إجراءات العمل؟
- ز. هل هناك استراتيجيات وأطر وخطط تنفيذ ذات صلة على المستوى الإقليمي، ودون الإقليمي، والأقليمي؟ وكيف ساهمت في تنفيذها؟ وما هي الثغرات والتحديات الرئيسية التي تواجهونها في تنفيذها؟

ثالثاً - التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي (ينبغي ألا تتجاوز الإجابة 2,000 كلمة)

- أ. هل وضعت حكومتكم خططا لتنفيذ الاتفاق العالمي؟ وما هي حالة تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي البالغ عددها 23 هدفاً؟
- ب. ما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدمج المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي في أطر حوكمة الهجرة وفي خطط تنفيذ الاتفاق العالمي؟
- ج. ما هي النجاحات والتحديات والفجوات التي تواجهونها في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي؟ وما هي المخاطر المحتملة التي تتوقعونها؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وهل اتخذتم أي تدابير لتخفيف آثارها؟ (يُرجى تسليط الضوء على أي اتجاهات، ونجاحات، وتحديات، وقضايا ناشئة، بما في ذلك مدى التأثير بالديناميات الإقليمية).
- د. ما هي الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون مهمةً لبلدان أخرى في المنطقة

أو في مناطق أخرى). يُرجى تسليط الضوء على السياسات الابتكارية أو الممارسات الواعدة المتصلة بأي من الأهداف، ولا سيما تلك الموجهة لفئات المهاجرين المعرضين للمخاطر أكثر من غيرهم. وينبغي أن تستند المعلومات، حيثما أمكن، إلى بيانات إحصائية ونوعية.

رابعاً وسائل التنفيذ (ينبغي ألا تتجاوز الإجابة 500 كلمة)

- أ. كيف تقومون بتعبئة وسائل التنفيذ لضمان تحقيق أهداف الاتفاق العالمي (مثل تخصيص الميزانيات، وبناء الشراكات، وجمع البيانات، وبناء القدرات)؟
- ب. ما هي التحديات التي تواجهونها في تعبئة وسائل التنفيذ؟
- ج. ما هي الموارد الإضافية التي تحتاجونها؟ وهل لديكم خطة لتعبئتها؟

خامساً - الخطوات اللاحقة (ينبغي ألا تتجاوز الإجابة 500 كلمة)

- أ. استناداً إلى نتائج هذا الاستعراض، ما هي المجالات التي تعتبرونها ذات أولوية؟ وما هي الخطوات التي تنوون اتخاذها من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي؟
- ب. كيف ستُنشر نتائج الاستعراض؟ وما هي الإجراءات الإضافية التي ستتخذونها استعداداً لانعقاد المنتدى الأول لاستعراض الهجرة الدولية في عام 2022؟

المرفق الثاني: الدول الأعضاء التي أفادت بالتقدم المحرز في كل هدف من أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

الدول الأعضاء التي أفادت بالتقدم المحرز												أهداف الاتفاق العالمي		
تونس	فلا	المغرب	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جزر القمر	البحرين	الجزائر		
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X		1	جمع واستخدام بيانات دقيقة ومصنفة كأساس للسياسات القائمة على الأدلة
X	X	X			X	X		X	X		X	X	2	تقليص الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلدهم الأصلي
X	X	X			X	X		X	X		X	X	3	تقديم معلومات دقيقة في حين وقتها في جميع مراحل الهجرة
	X	X			X	X		X	X		X	X	4	ضمان حيازة جميع المهاجرين ما يثبت هويتهم القانونية ووثائق كافية
X		X				X			X		X		5	تعزيز توافر ومرونة وسائل الهجرة النظامية
X	X	X			X	X			X		X		6	تيسير التوظيف المنصف والأخلاقي، وضمان الظروف التي تكفل العمل اللائق
	X	X			X	X	X		X		X		7	معالجة أوجه الضعف في الهجرة والحد منها
		X		X	X	X			X		X		8	إنقاذ الأرواح وتنسيق الجهود الدولية بشأن المهاجرين المفقودين
X		X			X	X			X		X		9	تعزيز التدابير عبر الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		10	منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والقضاء عليه في سياق الهجرة الدولية
		X		X	X			X		X		X	11	إدارة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة

أهداف الاتفاق العالمي														
تونس	قطر	المغرب	موريتانيا	ليبيا	لبنان	الكويت	الأردن	العراق	مصر	جزر القمر	البحرين	الجزائر		
	X					X		X	X		X		12	تعزيز اليقين والقدرة على التنبؤ في إجراءات الهجرة من أجل الفرز والتقييم والإحالة على نحو مناسب
	X	X		X	X	X			X		X		13	عدم اللجوء إلى احتجاز المهاجرين إلا كإجراء أخير، والعمل على إيجاد بدائل
		X			X	X		X	X		X		14	تعزيز الحماية والمساعدة والتعاون القتصلي على امتداد دورة الهجرة
	X	X			X	X	X		X		X	X	15	تيسير حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية
	X	X				X			X		X		16	تمكين المهاجرين والمجتمعات من تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي الكاملين
	X	X			X	X			X		X		17	القضاء على جميع أشكال التمييز وتعزيز الخطاب العام المستند إلى الأدلة من أجل التأثير على تصورات العامة عن الهجرة
X	X	X			X	X			X		X		18	الاستثمار في تنمية المهارات وتيسير الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات والكفاءات
X		X		X	X	X	X	X	X		X		19	خلق ظروف تساعد المهاجرين والمغتربين على المساهمة الكاملة في التنمية المستدامة في جميع البلدان
X	X	X			X	X			X		X		20	تشجيع إرسال التحويلات المالية بوسائل أسرع وأكثر أماناً وأقل كلفة، وتيسير الاندماج المالي للمهاجرين
X		X		X	X	X		X	X		X		21	التعاون على تيسير عودة المهاجرين والسماح بإعادة دخولهم بصورة آمنة تصون كرامتهم، وكذلك إعادة إدماجهم إدماجاً مستداماً
X						X			X		X		22	إنشاء آليات من أجل تحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي والاستحقاقات المكتسبة

X		X		X		X	X	X	X		X	X	تعزيز التعاون الدولي والشراكات العالمية تحقيقاً للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية	23
---	--	---	--	---	--	---	---	---	---	--	---	---	--	----

○ المصدر: التقارير الطوعية لمراجعة تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية